الأمم المتحدة A/S-20/PV.9

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية العشرون

الجلسة العامة ٩
الأربعاء، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل أندرو سكوت الوكيل العام لكندا.

السيد سكوت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترى كندا، شأنها شأن بلدان عديدة، أن مشكلة المخدرات لديها خطيرة. وترى كندا أن مشكلة المخدرات مشكلة كبيرة تتعلق بصحة الجماهير وسلامتها. ونشعر بالقلق بوجه خاص إزاء إساءة استعمال المخدرات بين شبابنا. ونحن نتصدى لمشكلة المخدرات في بلدنا باتباع نهج متوازن يرمي إلى خفض عرض المخدرات وكذلك خفض الطلب عليها.

والخطوط العريضة لنهج كندا من مشكلة المخدرات واردة في الوثيقة المعنونة "استراتيجية كندا في مجال المخدرات" التي عممت عليكم. والهدف الطويل الأمد لهذه الاستراتيجية المتوازنة هو خفض الأضرار المرتبطة بالمخدرات والكحول على الأفراد والعائلات والمجتمعات. وتوجه هذه الاستراتيجية وزارة الصحة في كندا، وهذا بذاته يعبر عن نهجنا في تناول هذه المشكلة.

وندرك تماما أيضا أن المخدرات تغذي الجريمة المنظمة. وكما أن الأمم المتحدة تعزز جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة فإننا نفعل ذلك أيضا. فقد وضعت حكومة كندا الجريمة المنظمة على رأس أولويات إنفاذ القانون فيها. ويرمي نهجنا إلى جعل الاتجار بالمخدرات نشاطا غير مربح.

وعلى الرغم من أن مناخ كندا يستبعد زراعة شجيرة الكوكا أو خشخاش الأفيون، فإننا ننتج القنب وخاصة الذي يزرع داخل البيوت. والواقع أننا أصبحنا بلدا مصدرا. فالقنب هو المخدر غير المشروع الأكثر استعمالا في كندا، يليه الكوكايين والهيروين، مع استخدام معتدل للمخدرات الاصطناعية. ونشعر بالقلق أيضا إزاء توفر المواد الخام التي تستخدم في صنع المخدرات الاصطناعية وإتاحة المعلومات عن صنعها دون عائق بما في ذلك على شبكة الانترنت.

وهكذا فإن حكومة كندا، نتيجة للتحديات التي نواجهها، حددت عددا من الأولويات في إطار

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-85458
9885458

استراتيجيتنا الوطنية للمخدرات. وتتضمن هـــذه الأولويات وضع استجابات للتصدي للأضرار البالغة المصاحبة للحقن بالمخدرات. وهنا تعاني كندا أزمة صحية خطيرة في فانكوفر حيث يوجد معدل وفيات مرتفع بسبب الجرعات الزائدة، وحيث يوجد معدل من أعلى معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المتقدمة النمو. ونحن نعمل عن كثب مع شركائنا على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي من أجل التوصل إلى نهج ابتكارية للوقاية والعلاج.

وثمة أولوية أخرى تركز على تحسين جهودنا واشراك الشباب في التوصل إلى حلول لمنع استخدام الشباب للمخدرات. وتقوم كندا أيضا بتعزيز تركيزها على الاتجار على نطاق واسع وضبط حصائل الجرائم. وبإقرارنا تشريعا هاما أتحنا للشرطة الأدوات اللازمة للتصدي بفعالية للجريمة المنظمة. كما نقوم بوضع استراتيجية وطنية بشأن الجريمة المنظمة. وفي معرض جهودنا في هذا المجال سنطرح على برلماننا هذا الخريف تشريعا يقضي بالإبلاغ الإجباري عن التعاملات المشبوهة.

وهنـــا في الدورة الاستثنائية تشعر كندا بسرور خاص لإيلاء الاعتبـــار للإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. إذ أن خفض الطلب عنصر أساسي في أي نهج متـــوازن من مشكلة المخدرات، وهو أمر نمارسه في كنـــدا منـذ وقـــت طويل، وما فتئنا ننادي به في الأمم المتحدة وغيرهـــا منذ بعض الوقـــت. ونـــرى أن الإعلان هام من حيث أنه دليل على التوصل لأول مرة إلى اتفاق دولي على المبادئ الأساسية لخفض الطلب.

وقد تشرفت كندا باستضافة مهرجان الشباب تحت شعار "رؤية شبابية معاصرة" الذي جمع أكثر من ٢٠٠ شاب ناشط، ينتمون إلى أكثر من ٢٤ بلدا، في بانف، ألبرتا، في نيسان/أبريل لتحديد أفضل الممارسات في مجال وقاية الشباب من إساءة استعمال المخدرات. وكانت "الرؤية من بانف" رؤية قوية حيث أنها نابعة من الشباب أنفسهم. وأرجو أن تكونوا جميعا قد استمعتم إلى الرسالة وشاهدتم الفيديو وقرأتم الوثيقة. إن العمل من أجل الوقاية من إساءة استعمال المخدرات فيما بين الشباب أولوية من أولويات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وهذه الأولوية ستواصل كندا دعمها.

(تكلم بالفرنسية)

وترى كندا أن التعاون الإقليمي أداة حاسمة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا الصدد، انتُخبت كندا في الشهر الماضي لرئاسة فريق عامل داخل اللجنة المشتركة بين الأمريكتين لمكافحة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

(تكلم بالانكليزية)

وذلك الفريق كلفه رؤساء البلدان الواقعة في نصف الكرة الغربي بوضع آلية تقييم متعددة الأطراف لتقييم جهود مكافحة المخدرات الوطنية والدولية. وهذا العمل يمكن أن يكون نموذجا مفيدا للأمم المتحدة في جهودها لوضع آلية تقييم عالمية.

وعلاوة على ذلك، التزم وزير ماليتنا بأن يدعو هذا العام إلى عقد اجتماع لفريق مكون من وزراء خارجية بلدان نصف الكرة الغربي لمناقشة وطأة مشكلة المخدرات. ويمكن للوزراء أن يربطوا مشكلة المخدرات ليس فقط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، بل أيضا بمسائل السياسة الخارجية الأخرى مثل تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والعنف المرتبط بالمخدرات وأثر المخدرات على الأمن الإنساني، وكذلك يمكن للوزراء أن يناقشوا مدى ملاءمة استراتيجيات خفض العرض والطلب.

وفي هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، يسر كندا أن تعلن أننا زدنا دعمنا المالي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بنسبة ٢٥ في المائة على مدى العامين الماضيين. وستعمل كندا عن كثب مع لجنة المخدرات ومع البرنامج في الأشهر القادمة لمتابعة الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي والوثائق المرتبطة به - بشأن السلائف والمنشطات الأمفيتامينية والتعاون القضائي وغسل الأموال وخفض الطلب والتنمية البديلة - التي سنعتمدها اليوم.

وأخيرا، تود كندا أن تزجي التهاني للبلدان والأفراد العديدين الذين يرجع الفضل إلى نفاذ بصيرتهم وعملهم الشاق في إنتاج هذه الوثائق. ونرحب بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ودوره المنسِّق في تنفيذ هذه التعهدات. وكندا تؤيد بقوة مبدأ المسؤولية المشتركة وممارسة العمل الجماعي من أجل تقييم وتناول مشاكل المخدرات مع شركائنا على الأصعدة العالمي والثنائي والمتعدد الأطراف. وإنني لعلى ثقة بأن هذه الدورة الاستثنائية قد ولّدت زخما دوليا سيوفر الأساس الذي يمكننا جميعا أن نبني عليه لمواجهة التهديد الخطير للمخدرات غير المشروعة بنشاط وقدرة متجددين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الوكيل العام لكندا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل تشارلز مارغاي وزير الداخلية والإدارة المحلية في سيراليون.

السيد مارغاي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأستهل بياني بأن أقدم، باسم رئيس سيراليون وحكومتها وشعبها، التعازي إلى الجنرال عبد السلام أبو بكر، رئيس دولة نيجيريا، وكذلك لحكومة وشعب تلك الجمهورية الشقيقة، بمناسبة الوفاة المفاجئة للجنرال ساني أباتشا، سلفه وهو ابن لامع من أبناء أفريقيا ومساهم عظيم في الحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين، كما تجلى في موقفه الحازم لاستعادة الديمقراطية في سيراليون. وهذه الخسارة التي لا تعوض سيحزن لها الجميع. ونسأل الله أن يتغمده برحمته.

أحمل إليكم، سيدي الرئيس، تحيات الرئيس الحاج أحمد تيجان كبّاح وتحيات حكومة وشعب سيراليون.

من دواعي سرورنا أن نجتمع هنا اليوم، متحدين في الروح والجهد والعزم، من أجل التصدي لمشكلة عويصة هي مشكلة إساءة استعمال المخدرات، التي إذا لم نحتويها فقد تترك آثارا اجتماعية مدمرة على مختلف مجتمعاتنا.

وسيراليون، شأنها شأن بلدان أخرى عديدة، تعاني من المشاكل الحادة المرتبطة بإنتاج المخدرات الخطيرة واستهلاكها والاتجار بها على نحو غير مشروع. لذلك فإن هذه الدورة جاءت في وقتها تماما حيث نقترب من الألفية القادمة بجهد متضافر وعازم من أجل تخليص العالم من المخدرات الخطيرة.

إن استهلاك نبتة قنب ستيفا والاتجار بها في سيراليون، على الرغم من أن حكومة مؤتمر عموم الشعب السابقة هي التي كانت قد أدخلتها في البلاد، اتخذا أبعادا مزعجة بظهور الجبهة المتحدة الثورية والحرب الطائشة للمتمردين وما تلا ذلك من فساد حكم العصبة الحاكمة بقيادة المجلس الوطني المؤقت الحاكم والمجلس الثوري للقوات المسلحة.

ووفقا للمعلومات التي قدمتها وحدة إنفاذ قوانين المخدرات التابعة لإدارة التحقيقات المركزية، زاد عدد الاعتقالات المرتبطة بحيازة قنب ستيفا والاتجار به بمعدل عشرة أمثال. وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ تم ضبط ما إجماليه ٥٦٣ كيلوغراما من أعشاب القنب في مطار لونغي الدولي. وهذه إشارة واضحة على أن المخدرات لا تستهلك في البلد فحسب بل يجري الاتجار بها عبر حدوده.

وقبل بداية الحرب التي شنها متمردو الجبهة المتحدة الثورية في عام ١٩٩١، كانت زراعة قنب ستيفا مقصورة على المناطق الشمالية والغربية من سيراليون. ولكن إغارة المتمردين والنظامين العسكريين السالفي الذكر شجعت الزراعة على نطاق واسع وإساءة استخدام المخدرات الخطيرة في جميع أرجاء البلاد. والمزارعون الشبان الناشطون الذين كانوا يقومون بزراعة الأرز - والأرز هو الغذاء الرئيسي للبلاد - وزراعة المحاصيل النقدية الأخرى قد حولوا انتباههم الآن إلى زراعة القنب بهدف الثراء السريع.

إن الأساليب التقليدية للاتجار بالمخدرات - بواسطة الشحنات التجارية والحقائب وتجاويف الجسم وما إلى ذلك - لا تزال هي الأكثر شيوعا. والاتجار غير المشروع عن طريق البحر يدعو إلى القلق البالغ، وخاصة عندما تشترك المراكب الصغيرة غير المسجلة في مثل هذه الممارسات الساحلية وكذلك في نقل الشحنات من المراكب الأكبر. وهذا الأسلوب من الاتجار يسهل بسبب المناطق الساحلية الشاسعة لسيراليون وأنهارها العديدة التي يمكن اختراقها واستعمالها كنقاط دخول.

ومما يثبط العزيمة حقا أن نلاحظ أن أولئك الذين عانوا أكثر من غيرهم خلال حرب التمرد التي دامت فترة سبعة أعوام وما تلاها من حكم سيئ للزمرة العسكرية في بلدي كانوا من الأطفال الذين جندتهم قسرا زمرة المجلس الثوري للقوات المسلحة/الجبهة المتحدة الثورية. وهذه المسألة تقتضي اهتماما دوليا عاجلا، عن طريق برامج تصاغ وتنسق بعناية. والآثار المصاحبة للأحداث التي نجمت عن اجتياح حركة التمرد وسوء حكم الزمرة لدليل واضح على الكيفية التي تؤدي بها إساءة استعمال المخدرات إلى تقويض الديمقراطية والنسيج الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع.

إن فرقة مكافحة المخدرات بإدارة المباحث الجنائية هي الجهاز الرئيسي المسؤول عن إنفاذ قوانين المخدرات في سيراليون. والفرقة بالإضافة إلى دورها في خفض العرض تتعاون مع وكالات أخرى، مثل المجلس الصيدلي، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات الشباب، ووزارة التربية، لتعزيز حملات خفض الطلب. وكانت الحكومة قد اعتمدت قبل تدخل الزمرة تدابير جديدة لمواجهة التحديات التي تمثلها إساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع بها على المستوى الوطني. فقد أنشئت هيئات تنسيق مركزية مشتركة بين الوزارات تشمل أفرادا من وكالات مختلفة بغرض تعبئة الموارد وتحسين التنسيق بين وكالات إنفاذ القانون، لا سيما الجمارك والشرطة والهيئة القضائية، لتحقيق تكامل أكبر بين وكالات إنفاذ قوانين المخدرات المسؤولة عن حملات خفض الطلب. ورغم هذه التدابير، ثمة حاجة عاجلة لإنشاء وكالة مكافحة مخدرات بدعم دولي، لا سيما في شكل معدات وتدريب وتمويل.

ونظرا لأن إساءة استعمال المخدرات هي جريمة تتجاوز الحدود الدولية، فقد استحدثت حكومة سيراليون تشريعات لمعالجة هذه المشكلة، مثل قانون المخدرات الخطرة لعام ١٩٦٠ وقانون الصيدلة والمخدرات لعام ١٩٨٨، الذي قضى بتشديد العقوبات. والحكومة مصممة على السعي بلا كلل في الكفاح ضد إساءة استعمال المخدرات وصادقت بالتالي على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومن ثم فإن المساعدة التقنية مطلوبة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومن الوكالات الدولية الأخرى للمساعدة في مواءمة تشريعاتنا الوطنية مع تلك الاتفاقيات، لا سيما مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، بغية تمكيننا من التصدي للجرائم الدولية المصاحبة للاتجار بالمخدرات أو غسل الأموال. إضافة إلى ذلك، ينبغي للبرنامج وغيره من الوكالات تشجيع بلدان العالم الثالث على الدخول في اتفاقات

ثنائية مع الدول الأعضاء في مجال الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتناول مسألة تسليم المطلوبين.

ولذا فإن حكومة سيراليون تتقدم بمناشدة عاجلة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولجميع الدول الأعضاء، وللمؤسسات التي تتمتع بمهارات تقنية وقدرات سوقية وإمكانيات مالية لمساعدتها على المشاركة الكاملة في هذه الحرب الشاملة المتضافرة لمكافحة الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وإساءة استعمالهما التي تضاعفت نتيجة لسبع سنوات من حرب التمرد وسوء حكم الزمرة العسكرية التي دمرت تماما نسيج مجتمعنا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة باسم رئيس وحكومة وشعب سيراليون، للإعراب عن الإمتنان والتقدير الصادقين للأمم المتحدة والأمين العام والدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى للدعم الثابت الذي منحونا إياه في سعينا لاستعادة الديمقراطية والنظام الدستوري في بلدنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير الداخلية والإدارة المحلية في سيراليون على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل تشيتالو سامبا، وزير الدفاع في زامبيا.

السيد سامبا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الإحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يمثل فرصة لتقييم نجاحنا وتحديد التحديات التي يجب أن نتغلب عليها بغية إحراز تقدم نحو إيجاد عالم خال من المخدرات. ونرى أن هذا هدف يمكن تحقيقه. بيد أن علينا جميعا أن نحشد الإرادة السياسية للقيام بالأعمال اللازمة.

إن تنفيذ الإعلان سيقتضي اتخاذ نهج شامل. ويرى وفدي أن مشكلة المخدرات مسألة إنمائية يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من جميع السياسات الإنمائية. وحقيقة العالم الذي نعيش فيه اليوم هي أن محاولة التصدي لمشكلة المخدرات العالمية على نحو معزول ستكون أمرا غير واقعي. ومن غير المجدي كذلك توجيه الإتهامات. ومن الحقائق الثابتة جيدا أن مجموعات الجريمة المنظمة، لا سيما لوردات المخدرات وأسرهم غير الشرعية، أي كارتلات المخدرات، تنشر عملياتها في كل أنحاء العالم.

وقد أصبحنا، نحن البلدان النامية، هدفهم الأول، خاصة فيما يتعلق بأنشطتهم لغسل الأموال. وإننا نقوم بجهود جادة لإعادة تنظيم اقتصاداتنا ونبذل كل ما في وسعنا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي الذي تشتد الحاجة إليه. وفي حاجتنا الحقيقية لفتح اقتصاداتنا، قد نكون عرضنا أنفسنا دون قصد لشرور الجريمة الدولية، لا سيما غسل الأموال، بسبب ضعف مؤسساتنا ولأن أجهزة العدالة لدينا ليست متطورة بالقدر الكافي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها.

ومن ثم، فإن إطار التعاون الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات يجب أن يوسع ليكفل مساعدة الحكومات في صياغة وتنفيذ القوانين والنظم الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات. وينبغي أن يشمل ذلك توفير التدريب للأفراد العاملين في إنفاذ قوانين المخدرات، والقضاة، والموظفين القضائيين، والمعين العامين، فضلا عن توفير الدراية التقنية والمعدات.

ومما لا مراء فيه أن خفض الطلب على المخدرات هو مفتاح حل مشكلة المخدرات العالمية. وهناك بالتأكيد حاجة لبذل جهود أكبر لخفض الطلب تكون مجتمعية الأساس وتشمل طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة، إذ يجب إشراك كل من الآباء والأمهات، والمعلمين، والكنائس. وينبغي لبرامج خفض الطلب أن تشمل جميع مجالات الوقاية، بدءا بتثبيط الاستخدام للمرة الأولى وانتهاء بخفض الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لإساءة استعمال المخدرات.

كذلك نرى ضرورة ملحة لأن تركز استراتيجيات خفض الطلب على الشباب الذين يحتاجون، في رأينا، إلى عناية خاصة. وينبغي أن تكون تلك البرامج مصممة على أساس يلائم الفئات العمرية، ومناسبة، وفي متناول تلك الفئات المعرضة للخطر أكثر من غيرها. كما ينبغي لها بطبيعة الحال أن تراعي العوامل الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة.

إن ظروف الحرمان الاجتماعي والفقر في أغلب أجزاء العالم تمثل أراضي خصبة لإساءة استعمال المخدرات. والإحساس بالعجز والعزلة بسبب

العوامل الاجتماعية والاقتصادية غير المؤاتية يجعل الناس - لا سيما الشباب - أكثر عرضة لإساءة استعمال المخدرات ولأنماط السلوك التي تتسم بالمجازفة وذات الصلة بالمخدرات. وهؤلاء التعساء عرضة أيضا لأن يستغلهم لوردات المخدرات.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشرك الأعضاء فيما بلغته الحالة في زامبيا فيما يتعلق بمشكلة المخدرات. فزامبيا ظلت تستخدم كمينـاء عبور للمخدرات الآتية من الشرق الأقصى. وقد برزت للأسف بوصفها نقطة توزيع هامة للمخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة. والموقع الجغرافي لزامبيا في منطقة الجنوب الأفريقي، ولا سيما الموقع المركزي لمطار لوساكا الدولي، يجعل زامبيا سهلة الوصول لجميع جيرانها سواء عن طريق الجو أم بشبكة الطرق البرية.

وكانت النتيجة المأساوية لهذا التفاعل أن إساءة استعمال المخدرات، التي لم تكن معروفة تماما في زامبيا، أصبحت اليوم آخذة في الازدياد. وهناك نسبة مئوية مقلقة من الشباب الذين أصبحوا ضحايا لإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات. ويرتبط هذا الاتجاه الجديد أيضا بالمصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها البلد. وعلاوة على ذلك، أصبح بعض شبابنا ضحايا لبارونات المخدرات الذين جندوهم كسعاة. وهذا التعرض هو الذي أدى في الواقع إلى انتشار تعاطي المخدرات.

والسياسة المعلنة لحكومة زامبيا هي أن تكافح آفة المخدرات بأقصى ما لديها من قوة، عن طريق لجنة إنفاذ قوانين المخدرات التابعة لها. وتهدف استراتيجيتنا في الأمد البعيد إلى الوقاية من استعمال المخدرات. وقد حددنا الحاجة إلى رفع درجة الوعي بأخطار إساءة استعمال المخدرات على صعيد المجتمع المحلي، ولا سيما في المدارس والكليات. ودلت تجربتنا على أن المشاركة الواسعة النطاق من جانب المجتمع المحلي، واتباع النهج التشاركي، أمران حاسمان لإنجاح البرنامج. ومن الأمور الجوهرية أيضا تعاون الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمعلمين، وأرباب العمل، والقطاع الخاص. ولكن من الأمور ذات الأهمية القصوى التشديد على مسؤولية الأسرة. إن دور الآباء والأمهات والبيئة الأسرية المستقرة لا غنى عنه في مكافحة المخدرات.

وبالإضافة إلى وضع خطة وطنية رئيسية لمكافحة المخدرات تتوافق مع برنامج الأمم المتحدة للعمل العالمي، اضطلعت زامبيا فعلا باتخاذ تدابير محددة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. فأولا، صادقنا على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة التي تتناول مسائل مكافحة المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

وثانيا، سننا القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والذي تتوافق أحكامه مع اتفاقية سنة ١٩٨٨. وينص هذا القانون على عقوبات أكثر تشديدا، حيث توقع على الاتجار بالمخدرات عقوبة تبلغ ٢٥ سنة؛ ولا يسمح القانون بإطلاق سراح المتهمين في جرائم المخدرات بكفالة مالية.

وثالثا، جميع جرائم المخدرات قابلة لأن يجري فيها تسليم المجرمين.

ورابعا، إن أي ضابط من ضباط قوانين مكافحة المخدرات أو من الشرطة يرتكب جناية تتعلق بالمخدرات ينال تلقائيا ضعف العقوبة المنصوص عليها. وذلك لضمان أن يبقى ضباطنا بمنأى عن مخالفة القانون أثناء الجهود المبذولة لاعتراض المخدرات.

وخامسا، تقوم زامبيا حاليا بإعداد الوثائق اللازمة للمصادقة على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الاتجار عبر الحدود في إطار المنطقة دون الإقليمية. وستكتمل هذه العملية قبل اجتماع قمة رؤساء دول الجماعة الإنمائية الذي سينعقد في وقت لاحق من هذه السنة.

أخيرا، تتخذ حكومتي أيضا تدابير لمكافحة عمليات غسل الأموال التي أخذت في الظهور. وسيقدم إلى الجمعية الوطنية عندما تستأنف أعمالها البرلمانية في تموز/يوليه من هذه السنة، مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال بغرض إجازته ليصبح قانونا. وتساند الحكومة الزامبية مساندة تامة المبادرة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والمتمثلة في البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال للأعوام ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩، ونحن نقف مستعدين للمشاركة في ذلك البرنامج.

أما فيما يتعلق بالجدل الذي ظهر حول إباحة أو عدم إباحة استعمال نبتة القنب وغيرها من المواد التي تطلق عليها عبارة مخدرات "خفيفة"، فإن موقف حكومة زامبيا

هو أننا ضد إباحة نبتة القنب أو أي مخدر آخر مما يسمى بمخدرات خفيفة، وسنستمر في اتخاذ إجراءات صارمة في التعامل مع الذين يخرقون القانون المتعلق بحظر الاتجار بالقنب وحيازته وتدخينه. وسيظل موقف زامبيا بشأن هذه المسألة منسجما مع القرار الذي اتخذه رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات في أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٨ في أبوجا، نيجيريا، والموقف الأفريقي الذي اعتمد في نيروبي، كينيا، والرافض للحجج المدفوع بها لإباحة استعمال القنب في أفريقيا. وسندعم أيضا برنامج المنطقة الإقليمية الجنوبية لمكافحة المخدرات، الذي إجازه الاجتماع الإقليمي لخبراء إنفاذ القوانين في بوتسوانا في وقت سابق من هذه السنة.

ما من أحد، وقطعا ما من بلد، محصن ضد الآثار المدمرة لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وإذ نحن ندخل القرن الحادي والعشرين، فلنعلن جميعا، نحن المجتمعين هنا اليوم، عن التزام حكوماتنا التزاما حقيقيا بتنفيذ الاستراتيجيات الواردة في مشروع الإعلان المعروض علينا. وإننا يمكن أن نحدث تغييرا فارقا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الدفاع في زامبيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسين علي هيثم، نائب وزير داخلية اليمن.

السيد هيثم (اليمن): في البداية اسمحوا لي، سيدي، نيابة عن الوفد اليمني أن أشكركم على ما قمتم به من إعداد وتحضير لإقامة هذه الدورة الاستثنائية لتنشيط التعاون الدولي لمكافحة المخدرات، والتي تمثل مرتكزا أساسيا في دعم وتطوير العلاقات الدولية لمكافحة هذه الظاهرة المخيفة، التي أصبحت تثير الرعب والخوف والقلق في أوساط كل بيت وأسرة، وذلك في كافة أرجاء المعمورة.

إن مشكلة المخدرات كما نعلم ليست مشكلة إقليمية خاصة ببلد معين دون غيره، أو بشعب من الشعوب دون سواه، ولكنها مشكلة عالمية المقاييس، ومتجددة أيضا ومواكبة لحركة التطور والتقدم في أي بلد من بلدان العالم. فإذا ما كان الأمر كذلك، فإنه لا يمكن لأي دولة أن تكون بمنأى عن هذا الوباء الخطير.

فنحن في الجمهورية اليمنية على سبيل المثال لم يكن لدينا قبل عام ١٩٣٥ سوى قضايا محدودة جدا في هذا المجال، ولكننا أصبحنا الآن نعاني من تلك المشكلة، شأننا في ذلك شأن أي بلد آخر. بل إن المهربين الآن قد اتخذوا من بلادنا في كثير من الحالات محطة للعبور، وذلك مما يزيد الأمر خطورة.

لكن بلادنا وبرغم محدودية الإمكانيات استطاعت إجهاض الكثير من المحاولات التي كان الغرض منها، أو من بعضها، استمرار نقلها إلى بلدان أخرى، كما هي طبيعة المخدرات عموما، إذ تزرع في بلد، وتصنع في آخر، وتنقل عبر بلد ثالث ورابع، وتستهلك في البلد الخامس، أو السادس، وهكذا عبر أكثر من بلد. وهنا نستطيع القول إنه لا يمكن لأي دولة من الدول، مهما امتلكت من إمكانيات، أن تأمل بالنجاح في القضاء على هذه الظاهرة بمفردها، مما يؤكد حتمية التعاون الدولي وتنشيطه في هذا المجال.

إن حكومة بلادنا بعد أن صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، قد حرصت على توثيق تلك الاتفاقيات وتعزيزها في الإطار القانوني، حيث تم إصدار قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، الذي يشمل في مضامينه كافة الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية. فشرع لها العقوبات التي تتناسب مع كل جرم منها. كما شملت الجداول المرفقة به أيضا كافة العقاقير المحظورة حسب القوائم الدولية. هذا فيما يتعلق بالجانب القانوني.

أما فيما يتعلق بالجانب الفني فهناك الكثير من الدورات التدريبية والتأهيلية للكوادر البشرية العاملة في هذا المجال، منها ما يتم في داخل البلد، وتنظمه بلادنا بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي، ومنها ما يتم في الخارج. وكل ذلك دليل على اهتمام بلادنا بترسيخ أطر التعاون الدولي وتنشيطه في هذا المجال.

ونحن نعتبر هذه الدورة التاريخية محطة انطلاق في عملية مكافحة المخدرات. كما ندعو من خلالها كافة الدول والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات إلى الوقوف جنبا إلى جنب، بل دعم ومساندة الدول التي تفتقر إلى الإمكانيات، خصوصا الفنية والتقنية، ونحن جزء من هذه الدول، حتى نشكل جميعا صفا واحدا متماسكا في مواجهة تلك العصابات التي باعت ضمائرها وتجردت من كل القيم والمبادئ الإنسانية.

ختاما نقول إن المشكلة كبيرة ومتعددة الجوانب ومترامية الأطراف، وجميعنا يدرك ذلك، وما نتمناه هنا هو أن نخرج من هذا المحفل الدولي ببرامج عملية نستطيع من خلالها تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه في الواقع العملي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب وزير داخلية اليمن على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد موريس راندريانام، المدير العام المسؤول عن الحملة المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات في مدغشقر.

السيد راندريانام (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفد مدغشقر بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تمثل برهانا جديدا على تصميم المجتمع الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات بجوانبها المتعددة. وتتزامن هذه الدورة مع الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، وتتيح فرصة جديدة لاعتماد نهوج ابتكارية يمكن أن تصلح لمواجهة التحديات الراهنة وتحديات الألفية المقبلة.

لقد أصبحت آفة الاتجار غير المشروع بالمخدرات مشكلة عالمية، ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال التعاون العالمي القائم على الشراكة والتضامن الفعال. ولذلك فإن حكومة مدغشقر ترغب في الإعراب عن ثنائها على الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة عن طريق وكالاتها المتخصصة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وتأمل في أن تعطي هذه الدورة الاستثنائية زخما جديدا لترجمة الاستراتيجيات والسياسات العالمية الى أعمال ملموسة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

وترحب حكومتي بهذه الدورة أيضا لأنها تؤكد، في مشروع الإعلان السياسي المعروض عليها، عزم المجتمع الدولي - المعرب عنه سابقا في المؤتمر الدولي المعني بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧، وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة، المعقودة في نيويورك في شباط/فبراير ١٩٩٠ - على المكافحة الصارمة لإساءة استعمال المخدرات، والاتجار غير المشروع بها وما يتصل بذلك من أنشطة، تشمل غسل الأموال والفساد. وستشن هذه المعركة فرديا على الصعيد الوطني، وبالتعاون مع الدول الأخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، على أساس المسؤولية المشتركة. والواقع أنه لم يعد هناك أي تمييز بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة: فكلاهما يتضرر من نفس المشكلة. ومن ثم ينبغي لجميع الدول أن تنضم الى الصكوك القانونية ذات الصلة، والتي توفر إطارا أمثل للتعاون.

ومدغشقر، إدراكا منها لكون أي نشاط لمكافحة المخدرات سيكون محكوما عليه بالفشل إذا لم يتوفر له بناء تنظيمي سليم وصلب وبيئة قانونية ملائمة، ووفاء منها بالتزاماتها، فقد شاركت في المؤتمرات الدولية، وواصلت وعززت حملتها المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات، التي تضطلع، في جملة أمور، بمسؤولية تنسيق أنشطة مكافحة المخدرات التي تقوم بها الهيئات الحكومية وغير الحكومية، بروح من التعاون والفعالية. وقد عززنا التعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

وقامت مدغشقر بمواءمة تشريعها الوطني مع روح ونص الاتفاقات الدولية السارية المفعول، بأن أصدرت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ قانونا لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف؛ وتم ذلك بمساعدة قانونية من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وكان إصدار هذا القانون ضروريا للتضييق على الاتجار بالمخدرات الأخرى غير نبتة القنب، التي بدأت تغزو مدغشقر. ويمكننا القانون أيضا من محاكمة الذين يشجعون الآخرين بأية طريقة من الطرق على تعاطي المخدرات المحظورة. وتسمح الأحكام العلاجية في القانون للقاضي باستبدال العلاج بالسجن. وأخيرا، يجعل القانون من الممكن أن تخضع للمراقبة مخدرات ليست خاضعة للمراقبة الدولية ولكنها تشكل خطرا على الأفراد والمجتمع - مثل المخدر المعروف باسم كاثا إدوليس، ومن قبيل المفارقة أن مشتقات هذا المخدر الاصطناعية من كاثين وكاثينون تخضع للمراقبة.

ومنذ عام ١٩٩٦ دخلت حكومتي في محادثات مع المجلس الأوروبي بغية انضمامها الى الاتفاقية الأوروبية بشأن التعاون القضائي، والاتفاقية المعنية بغسل الأموال والبحث عن العوائد المتأتية من الإجرام وضبطها ومصادرتها. وقد طلبنا مؤخرا من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يقدم لنا مساعدة قانونية

في إعداد مشروع قانون خاص بغسل الأموال. واتخذنا مبادرة مماثلة تجاه اتحاد البريد العالمي بشأن عقد حلقة تدريبية لموظفي البريد والجمارك وإنفاذ القوانين نظرا لإمكانية استخدام تجار المخدرات للخدمات البريدية.

وبالإضافة الى اعتماد التشريع الجديد، وعلى أساس الإطار الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بدأت مدغشقر في إعداد خطة وطنية لمكافحة المخدرات تركز بصفة أساسية على خفض الطلب. وتحقيقا لهذه الغاية أجرينا بمساعدة من معهد التدريب ومراقبة المخدرات، التابع لمعهد الأبحاث الطبية في باريس، مسحا صحيا لتحديد الاتجاهات الفعلية السائدة في مجال إساءة استعمال المخدرات، وبصورة غير مباشرة، في الاتجار غير المشروع، وكذلك لتحديد أفضل الفئات التي يمكن أن يستهدفها برنامج الوقاية الخاص بالشباب.

ومن أهداف الخطة إبادة محاصيل نبتة القنب غير المشروعة. وقد كشفت العمليات التي قامت بها شرطتنا الوطنية منذ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في الجزء الشمالي من مدغشقر، المعروف بوصفه إحدى المناطق التي يزرع فيها القنب، عن كميات ضخمة من محاصيل نبتة القنب غير المشروعة تمتد على عدة عشرات من الهكتارات. وأبادت الشرطة عشرات الأطنان من القنب واحتجزت مئات المزارعين المتورطين في الزراعة والإنتاج. ويجب أن تمتد هذه العمليات لتشمل مناطق أخرى من البلاد، إلا أن ذلك يتطلب موارد مالية كبيرة. وقد أحيط الممثل الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في نيروبي علما بهذا الأمر. ولا ريب أن هذه العمليات قد مكنتنا من أن نزيل من السوق غير المشروعة كميات ضخمة من القنب كان يمكن أن تلحق أضرارا كبيرة بالمتعاطين.

ولكن، ودون إبداء أي تسامح إزاء هذه الممارسات غير المشروعة، ينبغي أن أشير إلى أن الأسر التي تفتقر أحوالها المعيشية فعلا إلى الكثير من المتطلبات ستعاني من هذا الأمر بسبب فقدان المداخيل الذي ينتج عن هذه العمليات. ووفقا للمبادئ الإنسانية والحادبة على البيئة التي تلتزمها الجمهورية التي أقمناها في مدغشقر، والتي تحدث عنها رئيسنا مطولا في خطابه الافتتاحي أمام المحكمة العليا لدى توليه الرئاسة، فإن الشاغل الرئيسي لحكومتنا، في سبيل تحقيق المصالحة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وبين الإنسان وبيئته، هو القضاء على الفقر - لأنه على حد تعبير هوبس في كتابه "المواطن"، "إن الإنسان تجاه الإنسان ذئب كاسر"، وعلى حد تعبير جان جاك روسو في "العقد الاجتماعي"، إن الإنسان يولد خيِّرا ولكن المجتمع هو الذي يفسده. ومن حقائق الواقع أن الأشخاص الفقراء غالبا ما يدفعون إلى القيام بأعمال غير لائقة، بل وارتكاب جرائم يمكن في الظروف العادية أن يدينها ضميرهم.

وبأخذ هذا الشاغل في الاعتبار، فإن خطة مدغشقر الوطنية لمكافحة المخدرات تركِّز، في إطار التنمية الريفية المتكاملة، على برنامج للاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة بمحاصيل أخرى مجدية ومربحة. إلا أن هذا البرنامج يتطلب موارد بشرية ومالية كبيرة، لأن زراعة محصول ما لا تكفي، وإنما ينبغي أن يجد المحصول البديل طريقه من المزرعة إلى السوق. وهذا يتطلب تشييد طرق جيدة يمكن الاعتماد عليها، وتجعل النقل ميسرا طوال السنة.

والتدابير التي تنوي مدغشقر تنفيذها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية في سياق التزامها بمكافحة آفة المخدرات تقتضي توفُّر موارد بشرية ومالية نأمل في الحصول عليها عن طريق الدول الأخرى ومن خلال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية - إذا لم يكن التعاون الدولي للقضاء على هذه الآفة، والذي نتكلم عنه بلا انقطاع هنا، مجرد عبارة جوفاء. وينبغي أن يشمل ذلك التعاون أيضا إدانة المجتمع الدولي لجميع السياسات المتهاونة التي تعتمدها بعض الدول، بما فيها السماح بحرية أية أنشطة تتصل بالقنَّب، وتوزيع المخدرات للمدمنين لأي سبب من الأسباب، وعدم تجريم تلك الأنشطة. فهذه السياسات من شأنها أن تضعف الجهاز الدولي لمكافحة المخدرات برمته، وأن تعوق بالتالي التعاون الذي يمثل ذلك الجهاز الإطار الوحيد المناسب له.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر المدير العام المسؤول عن الحملة المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات في مدغشقر على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بوبكر - بليز جاغني، رئيس وفد غامبيا.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي في البداية، نيابة عن الوفد الغامبي، أن أتقدم بتعازينا القلبية إلى وفد جمهورية نيجيريا الاتحادية في

الوفاة المفاجئة لرئيس الدولة السابق، الجنرال ساني أباشا. فقد أسهم الجنرال أباشا إسهاما كبيرا في تعزيز العلاقات الممتازة التي ظلت قائمة دائما بين جمهوريتي نيجيريا وغامبيا الشقيقتين. كما أنه قام بالكثير من أجل ترجمة المثل الأفريقية العليا المشتركة إلى واقع ملموس، وكذلك التضامن والإخاء الأفريقيين. أرجو أن ترقد روحه في سلام تام.

لا يمكن أن يكون هناك محفل أفضل لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية من هذه الدورة الاستثنائية. ويحدونا أمل قوي في أن نتمكن من خلال الجهد الدولي المتضافر والمتواصل من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التوصل إلى عالم خال من المخدرات. وما من حاجة إلى تأكيد حقيقة أن خطر المخدرات قد بلغ بالفعل أبعادا هائلة، إلى درجة أنه ما من مجتمع اليوم بمأمن من براثنه القوية القاتلة. وبغض النظر عن العنف المرتبط بالمخدرات، فإن صميم نسيج المجتمع نفسه يجري تدميره في هذه العملية، وأغلى مورد لأي أمة، أي الشباب، هم دائما، للأسف، أول الضحايا. وبما أن الشباب يمثلون مستقبل جميع الأمم، فإن لدينا جميعنا مصلحة حيوية في حمايتهم. ومن ثم ينبغي أن تكون لدينا عزيمة مشتركة لتوجيه ضربة قاتلة إلى مشكلة المخدرات بجميع أشكالها.

والخطوة الأولى في هذا الصدد هي اعتماد مشروع الإعلان السياسي، الذي يمثل من ناحية أخرى بيانا يحدد مهمتنا. ونحن واثقون من أنه يمكن، بتوفُّر العزيمة والإرادة السياسية اللازمة والموارد الكافية، إنجاز المهمة في المدى الطويل، بالرغم من ضخامة التحديات.

واسمحوا لي بأن أضرب مثلا ببلدي. نحن جميعا نعلم أن كثيرا من البلدان الممثلة هنا ظلت تستغل كنقاط عبور لتجار المخدرات في شبكات اتصالهم الواسعة. ولم تكن غامبيا استثناء عن القاعدة، ولكن منذ مجيء الحكومة الجديدة في تموز/يوليه ١٩٩٤ بقيادة فخامة الرئيس يحيى أ. ج. جاميه، ومنذ إعلانه الفوري للحرب على المخدرات، تضاءلت المشكلة إلى حد كبير للغاية. فالفرقة الوطنية لمكافحة المخدرات، التي أنشئت في عام ١٩٩١، صعدت من أنشطتها، التي شملت تشديد الإجراءات في الموانئ الجوية والبحرية، والمراقبة، وجمع المعلومات، وفحص المشتبه فيهم، والتعرف على الباعة والتجار والمهربين وإلقاء القبض عليهم وإدانتهم. وكان يمكن أن نحرز نتائج أفضل لو توفرت لنا موارد أكثر، ولكن لا بأس، فنحن نأمل في أننا بفضل الزخم الذي ولدته هذه الدورة الاستثنائية يمكن أن نعوّل على مساعدة وتعاون البلدان الأخرى لإعانتنا في احتياجاتنا السوقية، بما في ذلك التدريب والدعم المادي.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص للعرض المؤاتي الذي تقدم به الرئيس كلينتون فيما يتعلق بإنشاء برنامج للمنح الدراسية من شأنه أن يتيح للمسؤولين من البلدان الأخرى أن يأتوا إلى الولايات المتحدة ليتلقوا تدريبا إضافيا في مجال مكافحة المخدرات.

وبالإضافة إلى فرقة مكافحة المخدرات التي سبق ذكرها، أنشئ في غامبيا أيضا برنامج وطني لمراقبة المخدرات، يتوخى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما في الأساس مكافحة خطر الاتجار بالمخدرات وما يرتبط به من مشاكل، وثانيهما تقوية المؤسسات القائمة المرتبطة بعلاج مدمني المخدرات. ومن الأجزاء المكملة لبرنامجنا الوطني لمراقبة المخدرات المختبر التابع له والخاص بمراقبة المخدرات، حيث يجري تحليل عيّنات من المضبوطات. وكان ذلك المختبر قد أنشئ بدعم نشط من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ليضطلع في المقام الأول بمراقبة الجودة بالنسبة للمواد الصيدلية. ولكننا بسبب النقص الحاد في الموارد، اضطررنا إلى محاولة صيد عصفورين بحجر واحد. ولذلك فإن بلدي يشعر بامتنان عميق إزاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتعاونه.

كما أننا ينبغي ألا ننسى المساهمة التي لا تقدر بثمن من جانب عدد من المنظمات غير الحكومية. وأشير في حالتنا إلى منظمة محلية، هي جبهة الشباب لمكافحة المخدرات والخمر، التي ظلت تعمل بدأب لا لتبعد الشباب عن المخدرات فحسب، ولكن أيضا لتفتح أمامه مزيدا من المتنفسات الأكثر جاذبية.

وفي الختام، أود بالنيابة عن حكومتي أن أتقدم بالشكر إلى فخامة السيد إرنستو زديو، رئيس المكسيك على المبادرة التي اضطلع بها لعقد هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية. وكان الرئيس جاميه يود لو حضر بنفسه هذا الاجتماع الهام، ولكنه لم يتمكن من ذلك بسبب اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي ينعقد حاليا في أوغادوغو، عاصمة بوركينا فاصو. بيد أنه سيظل يتابع هذا الأمر بصورة وثيقة وباهتمام لا يتناقص، ويصدر

التوجيهات اللازمة إلى جميع المعنيين بمكافحة المخدرات في غامبيا من أجل متابعة منسقة وفعالة.

وما من شك في أن هذه الدورة الاستثنائية ستحفز الاهتمام الذي نتشاطره جميعنا بمكافحة المخدرات. فنحن جميعا نتوق إلى عالم خال من المخدرات. وأيسر ما يقال عن هذه المهمة انها شاقة، ولكن لا بد لنا من أن نتصدى للتحدي، لأن المخاطر عالية للغاية بحيث لا نستطيع التغاضي عنها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد غامبيا على بيانه.

الآن أعطي الكلمة لسعادة السيد بيرسي ميتسينغ مانغوايلا، رئيس وفد ليسوتو.

السيد مانغوايلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني بوجه خاص أن أخاطب دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين نيابة عن حكومة ليسوتو المنتخبة حديثا، بشأن مشكلة لم تعد جسامتها موضع جدل. فمشكلة إساءة استعمال المخدرات والآثار الاجتماعية المرافقة لها تشكل امتحانا عسيرا لقدرة الجنس البشري على الاستجابة الجماعية لخطر مشترك.

لقد تم إنشاء إطار شامل وسليم بإبرام المعاهدات الدولية القائمة لمكافحة المخدرات. وظل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ينسق جميع الأنشطة المتعلقة بمكافحة المخدرات في إطار منظومة الأمم المتحدة، كما ظل يوفر قيادة فعالة لترقية التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات. وظلت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تضطلع بجهود لا تكل مع الدول الأعضاء لضمان التنفيذ الشامل لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

لقد مرت أحداث كبيرة، شملت المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧، ودورة الجمعية الاستثنائية السابعة عشرة، المعقودة في عام ١٩٩٠، التي كرست للمسائل المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات، واعتمدت فيها الجمعية إعلانا سياسيا وبرنامجا عالميا للعمل. وأعلنت الجمعية أيضا فترة السنوات العشر من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠ عقد للأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وبالرغم من جميع هذه الجهود وغيرها من الجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات، فإن جميع البلدان أصبحت الآن متضررة من الآثار المدمرة لإساءة استعمال المخدرات. والواقع أن مشكلة المخدرات تجاوزت الحدود الوطنية وأصبحت خطرا عالميا. وأصبحت آفة المخدرات مشكلة زائدة التعقيد. وجهود المجتمع الدولي المبذولة لمكافحة المشكلة المتصاعدة أضحى يقوضها إنتاج المخدرات الجديدة. ولا يزال استعمال المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع يشكلان تهديدا خطيرا لصحة ورفاهة شعوبنا، ويؤثران تأثيرا سلبيا على الأسس الاقتصادية والثقافية والسياسية لمجتمعاتنا. وتستخدم الأرباح المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات في زعزعة استقرار الحكومات، وإفساد المسؤولين والتأثير على قرارات الحكومة.

وليسوتو طرف في المعاهدات القائمة لمكافحة المخدرات، وهي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وفي هذه الدورة الاستثنائية تود حكومة ليسوتو أن تجدد التزامها بتنفيذ أحكام تلك الاتفاقيات. ونعيد أيضا تأكيد التزامنا بتحقيق نتائج ملموسة في جميع الأهداف التي حددتها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ويساور حكومة ليسوتو القلق من أن المتضررين بصفة رئيسية من مشكلة المخدرات، في جميع أرجاء العالم، هم من الأطفال والشباب. وتكاد سن الدخول في عالم إساءة المخدرات تنخفض في كل عام. إن المادة ٣٣ من اتفاقية حقوق الطفل، التي تمثل ١٩١ دولة طرفا فيها، تؤكد على ضرورة حماية الأطفال من إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية. ومن ثم فإن وفدي، في هذه الدورة الاستثنائية التي توافق الذكرى العاشرة لاتفاقية سنة ١٩٨٨، يكرر التأكيد على أهمية مشاركة جميع الأمم، والمجتمعات المحلية والأسر، إذا أردنا أن ننجح في حماية أطفالنا وأن نكسب المعركة ضد المخدرات.

ومما يثير القلق أن نلاحظ أن الأسرة الممتدة، التي تحتل مكانة مركزية في المجتمعات الأفريقية، آخذة في التفكك على نحو سريع، بفعل عوامل مثل الفقر، والجفاف، والحروب الأهلية، والصراعات السياسية والعرقية، التي تؤدي بدورها إلى حدوث المجاعات وتشريد السكان على نطاق واسع. ومن سوء الطالع، أن تآكل بنيان الأسرة الأفريقية أدى إلى الانحراف نحو إساءة استعمال المخدرات، وخاصة بين الأحداث والشباب. وذلك فإننا نهيب بجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يواجهوا مشكلة المخدرات في أفريقيا، آخذين في الاعتبار تلك العوامل التي تساهم في تفكك الأسرة الأفريقية.

وفي هذا السياق يود وفدي أن يشدد على أهمية مشاركة الأسر في أي مجتمع من المجتمعات في مكافحة المخدرات. فالأسرة هي الوسيلة الأساسية لبث القيم والثقافة واتجاهات وأنماط السلوك. والشباب الذين يتعرضون لظروف استثنائية صعبة، مثل الأطفال المشردين في الشوارع، هم في الغالب الذين يتعرضون بصفة خاصة لإساءة استعمال المخدرات والسلوك المائل إلى الإقدام على المجازفات المتعلقة بالمخدرات. ونذكر بأن الجمعية العامة، بقرارها ٢٣٧/٤٧ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أعلنت يوم ١٥ أيار/ مايو اليوم الدولي للأسر. ونحن على اقتناع بأن المجتمع الدولي، باحتفاله السنوي بهذا اليوم، يولي أهمية كبيرة للأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع. غير أننا لا نزال نود أن نرى أهمية مشاركة الأسر في مكافحة المخدرات موضع تركيز في هذه الدورة.

ويسر وفدي سرورا بالغا أن ممثلي الحكومات البالغ عددها ١٣٠ حكومة، الذين حضروا الدورة التحضيرية الختامية التي انعقدت في فيينا في الفترة من ١٦ إلى ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٨، قد وافقوا على الإعلان السياسي المقترح اعتماده في هذه الدورة الاستثنائية. ويضع الإعلان استراتيجية عالمية شاملة تهدف إلى المعالجة المتزامنة لجميع جوانب مشكلة المخدرات. ومن الأمور الهامة للغاية أيضا تحديد مواعيد مستهدفة. وترحب ليسوتو أيضا بالأحكام الواردة في "الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات"، و "التدابير اللازمة للتعاون الدولي و "مكافحة غسل الأموال".

ومهما قال وفدي فلن يبالغ في التأكيد على أهمية مبدأ تشاطر المسؤولية لمواجهة جانبي الطلب والعرض في مجال الاتجار بالمخدرات. ولذلك فإننا نرحب بإجراء تقييم لمشكلة المخدرات العالمية، وصوغ استراتيجية للقرن الحادي والعشرين تستشرق المستقبل وترتكز على المبدأ الأساسي المتمثل في اتباع نهج متوازن بين خفض العرض والطلب، وعلى وجه الخصوص، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ونحن في ليسوتو، بالرغم من أننا لا نستطيع ادعاء عدم التضرر من آفة المخدرات، فإننا لا نعرف مدى انتشار إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها في البلد. ولكننا نعرف أن نبتة القنب تنتج في البلد، وإن كانت بكميات صغيرة. وهي تنمو في المناطق الجبلية الصعبة الوصول. ومعظم المنتجين من أفقر فقراء الريف. وهم غالبا ما يصدرون إنتاجهم إلى جنوب أفريقيا المجاورة للحصول على المال اللازم لمعيشتهم واحتياجاتهم الاقتصادية الأخرى. وهؤلاء الناس الذين يطعمون أسرهم من عائدات إنتاجهم المحرم قانونا، والذين تعتقلهم الشرطة ويقضون عقوبات طويلة بالسجن، أو الذين يسلب المجرمون أموالهم، هم ليسوا مجرمين أنفسهم. إنهم أرباب أسر مواجهون بفقر مدقع. ولذلك فإننا نوافق على أن التنمية البديلة هي الإجابة على هذه المشاكل العويصة.

وبالمثل فإن من شواغل حكومتي الصلة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. إذ ترتبط تجارة المخدرات غير المشروعة بالاتجار بالأسلحة وغسل الأموال. وتبين لحكومة ليسوتو انتشار الفساد في البلد. فقد كشف بحث أجري بمساعدة من المركز الدانمركي لحقوق الإنسان، وحكومات بوتسوانا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، عن زيادة في حدوث الجرائم الاقتصادية في البلد، ويتورط فيها مسؤولون كبار في الخدمة المدنية وغيرها من المؤسسات الحكومية. وتبين للحكومة أيضا أن استراتيجياتها الخاصة بمكافحة المخدرات لا يمكن أن تنجح دون تشريعات لمكافحة غسل الأموال، ومن ثم فإنها بدأت في وضع هذه التشريعات. ويعتقد وفدي أن مشكلة المخدرات لا يمكن أن تعالج بفعالية إلا من خلال التعاون الدولي. ولذلك فإننا نعرب عن تقديرنا للتعاون الذي لقيناه من بعض جيراننا، مثل بوتسوانا وجنوب أفريقيا، وكذلك من أطراف بعيدة، مثل الدانمرك والمملكة المتحدة.

وأخيرا، تود حكومة ليسوتو أن تعرب عن تقديرها لمساهمة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في المنطقة دون الإقليمية. فقد اشترك البرنامج في رفع درجة الوعي وتعزيز إنفاذ القانون لوقف تدفق المخدرات غير المشروعة عبر الحدود الوطنية في المنطقة دون الإقليمية. وفي الشهر الماضي فقط موّل البرنامج مؤتمرا وطنيا في نيروبي بكينيا شارك فيه مسؤولون من ١٥ بلدا من أفريقيا الجنوبية والشرقية. وتُكمّل جهود البرنامج المبادرات التي قامت بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تنتمي إليها ليسوتو، لمكافحة الاتجار بالمخدرات داخل دول الجماعة. وفي هذا الصدد اعتمدت الجماعة بروتوكولا لمكافحة المخدرات غير المشروعة.

إن التحدي الذي تمثله مشكلة إساءة استعمال المخدرات أعظم من أن يتغلّب عليه الضعفاء. والمجتمع الدولي، عندما يقرر العمل في تضافر، لا يمكن مطلقا وصفه بالضعف. وهذه الثقة هي أساس إيماننا بالقدرة الجماعية على مواجهة هذا التحدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد ليسوتو على بيانه.

أعطي الكلمة لسعادة السيد وليم بُل، رئيس وفد ليبريا.

السيد بُل (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إسمحوا لي في البداية، نيابة عن حكومتي، أن أعيد الإعراب عن تعازينا القلبية إلى حكومة وشعب جمهورية نيجيريا الاتحادية بمناسبة وفاة الجنرال ساني أباشا. لقد كان إبنا فذا لأفريقيا ووفاته خسارة فادحة للمنطقة دون الإقليمية.

وترحب حكومة ليبريا بعقد هذه الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

ومن المؤسف أن النداءات التي وجهت من هذه المنصة ومن محافل دولية أخرى عبر السنين من أجل اتخاذ إجراءات دولية متضافرة للتصدي لمشكلة المخدرات لم تلق الدعم الذي تستحقه. ومع ذلك، فإن مشاركتنا في هذه الدورة تعبر عن تعاظم الوعي بتعقيد المشكلة وبالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية لمكافحة آفة المخدرات غير المشروعة التي تضر بملايين الأرواح في جميع أرجاء عالمنا.

وأي نهج شامل لتناول مشكلة المخدرات يجب أن يتصدى لكل من الطلب والعرض في مجال المخدرات وأثر المخدرات على التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية والبنية الأساسية للبلدان، لا سيما بلدان العالم النامي.

وفي هذا الصدد، تمثل منظمتنا العالمية أفضل محفل للتوعية بهذه المشكلة وللمساعدة على صياغة التدابير اللازمة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ونتوجه بإشادة مستحقة للأمين العام كوفي عنان على دوره القيادي وجهوده الدؤوبة الرامية إلى تركيز الانتباه على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات حاسمة لعكس الاتجاه الحالي. ونحن نقر بالمساهمات الهامة للغاية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تحت القيادة القديرة للسيد أرلاتشي، التي تمثلت في مساعدته على تعبئة الأنشطة والمساعدات الدولية لمكافحة مشكلة المخدرات.

في أفريقيا ثمة تسليم متزايد بالحاجة إلى وقف مشكلات إساءة استعمال المخدرات بغية منع تحويل الموارد الشحيحة من التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية إلى تدابير إنفاذ القوانين وغيرها من تدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات. لذا فإن محافل متعددة، على المستويين دون الإقليمي والإقليمي على حد سواء، تبذل جهودا متضافرة لمكافحة المخدرات. وخطة عمل منظمة الوحدة الأفريقية، التي اعتمدها في تموز/يوليه عام ١٩٩٦ مجلس رؤساء الدول والحكومات، وضعت المبادئ التوجيهية لضمان الاتساق في اجراءات مكافحة المخدرات على المستويين الوطني ودون الإقليمي. كذلك دخل العديد من البلدان في اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف للتعاون في مجال مكافحة المخدرات.

وعلى المستوى دون الإقليمي، ما فتئت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعمل معا منذ ١٩٩٣ لتنفيذ برنامج موحد لمكافحة المخدرات يرمي إلى القضاء على المخدرات غير المشروعة في بلدانها.

وبالنسبة لليبريا، التي تعرضت لسبع سنوات من الحرب دامت حتى تموز/يوليه الماضي حينما نظمت الانتخابات الديمقراطية، بلغت إساءة استعمال المخدرات أبعادا مزعجة. وفي عام ١٩٩٥، أنشأت الإدارة

الانتقالية التي كانت قائمة آنذاك لجنة للمخدرات مشتركة بين الوزارات برئاسة مدير تنفيذي. وسعت اللجنة للمرة الأولى إلى وضع برامج وسياسات وطنية من أجل الوقاية وعلاج مستعملي المخدرات وإعادة تأهيلهم. كما أنها سعت إلى مواءمة السياسات مع البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية لوقف الاتجار بالمخدرات.

إن الرئيس تشارلس تيلر، في الخطاب الأول الذي ألقاه على الأمة لدى توليه منصبه في آب/أغسطس ١٩٩٧، أكد عزم حكومته على مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة ومنع تجار المخدرات من استخدام أراضي ليبريا ملاذا آمنا.

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والحكومات الصديقة والمجموعات الأخرى، وضعت السلطات الليبرية خطة إنعاش لمدة سنتين، تقدر كلفتها بمليوني دولار، ترمي إلى توعية الشعب بمشكلة المخدرات. وتشمل الخطة بناء القدرات المؤسسية عن طريق جملة أمور تشمل التدريب والحلقات الدراسية والتعليم بوسائط الإعلام وبرامج الإذاعة والتلفزيون.

وصممت الحكومة استراتيجية لإعادة تأهيل المحاربين السابقين الذين أدمنوا على المخدرات. وتبلغ التكلفة المقدرة لهذا البرنامج الذي يستغرق ثلاث سنوات ٣ ملايين دولار.

ومن الواضح أنه رغم تواضع جهود ليبريا والبلدان الأخرى التي تشاطرها الموقف نفسه سعيا إلى إنشاء برامج وسياسات وطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها، لا سبيل لعكس هذا الاتجاه إلا عن طريق العمل الدولي المتضافر. ولهذا السبب تؤيد حكومتي الإعلانات والبرامج المحكومة بمواقيت زمانية التي ستعتمد في هذه الدورة الاستثنائية.

وفي هذا الصدد من الضروري تقديم دعم كاف لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولبلدان مثل ليبريا التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفذ تنفيذا كاملا البرامج التي تستهدف مكافحة مشكلة المخدرات.

وحكومة ليبريا ملتزمة بالاستراتيجية العالمية للتصدي على نحو شامل لمشكلة المخدرات التي تواجه عالمنا. ويحدونا الأمل بأن تبعث القرارات التي يتم التوصل إليها هنا برسالة واضحة عن عزم المجتمع الدولي على إنهاء هذا التهديد الذي يواجه البشرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد ليبريا على بيانه.

أعطي الكلمة لسعادة السيد فلاديمير غالوسكا، رئيس وفد الجمهورية التشيكية.

السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا أظن أن أحدا ستعتريه الدهشة عندما أبدأ كلمتي بالقول إن المخدرات الآن وقد قارب القرن العشرون على نهايته، هي من المشاكل الرئيسية التي تواجه عالمنا. فهي تؤثر على المؤسسات السياسية والرفاه الاجتماعي وصحة السكان وأمنهم في جميع بلدان العالم بالفعل. فالظاهرة التي تتخطى الحدود القومية وتتجاوز حدود الدول والأقاليم والمناطق الجيوسياسية هي مسألة عالمية لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الدولي المستمر. والجمهورية التشيكية مقتنعة بأن الشرط الأساسي المسبق لعمل فعال في مكافحة المخدرات على المستوى المحلي والدولي يتمثل في توفر الإرادة السياسية لدى كل دولة معنية. فالتصديق على الاتفاقيات الدولية الثلاث للأعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ وتنفيذ هذه الاتفاقيات يمثلان شرطا مسبقا لمكافحة المخدرات بصورة فعالة.

أما بالنسبة للجمهورية التشيكية فإن الغرض الرئيسي لهذه الدورة الاستثنائية هو تعزيز هذه الاتفاقيات التي يعتبرها المجتمع الدولي صكوكا قانونية رئيسية، من خلال اعتماد توصيات ترد في تقرير لجنة المخدرات (A/S-20/4). ومشروع الإعلان السياسي الذي يجسد وعي المجتمع العالمي بمختلف مشكلات المخدرات، يعزز جهده للتوصل إلى أهداف ملموسة ويحدد مواعيد لتنفيذها لأول مرة في التاريخ.

وتقدر الجمهورية التشيكية أيما تقدير الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب. ونتفق اتفاقا تاما مع الفكرة القائلة بأن برامج خفض الطلب يجب أن تشمل جميع التدابير الوقائية - أي تلك التدابير التي تستهدف ردع الشباب عن استعمال المخدرات وتلك التي تستهدف التقليل من الأثر الضار على الصحة والمجتمع وهو أثر ناجم عن إساءة استعمال المخدرات. وترى الجمهورية التشيكية أن النصوص التي أعدت لهذه الدورة

توفر أساسا جيدا لتعزيز التعاون الدولي، ونعتقد أننا سنتوصل عما قريب إلى توافق في الآراء بشأن اعتمادها.

ولكي لا أخوض مطولا في حديثي عن الإعلانات الرسمية سأسوق عدة أمثلة على تصميم الجمهورية التشيكية على التصدي لمشكلة المخدرات المتعاظمة. ففي شباط/فبراير من هذا العام وافقت الحكومة على استراتيجية لمكافحة المخدرات للسنتين ١٩٩٨-٢٠٠٠، وأدخلت نهجا متكاملا ومتوازنا ينسجم مع برنامج العمل الذي اعتمدته الجمعية العامة. فالنهج المتوازن نحو خفض العرض والطلب هو عنصر رئيسي لمكافحة المخدرات بصورة فعالة. وتطبق هذه السياسة على مستويين أساسيين، ألا وهما المستوى المركزي ومستوى المجتمع المحلي. وهذا النظام اللامركزي ينيط المسؤولية بمنسقي مكافحة المخدرات في المقاطعات ولقد أثبتت تجربتنا على أن إشراك المجتمع المحلي في مشروعات مكافحة المخدرات له أهمية بالغة.

وخلال السنوات الثلاث الماضية سنت الجمهورية التشيكية العديد من القوانين التي تتسق تماما واتفاقيات الأمم المتحدة ومجموعة اتفاقات الاتحاد الأوروبي القائمة ذات الصلة. وأهمها، قانون مكافحة غسل الأموال؛ وتعديل القانون الجنائي الذي ينص على أن حيازة المخدرات بغرض الاستعمال الشخصي هي عمل إجرامي؛ وقانون ينظم التحقق من غرض الاستعمال المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك السلائف. والفحوى الرئيسية لاستراتيجية الجمهورية التشيكية لمكافحة المخدرات تتمثل في توسيع وتعزيز التعاون القائم على المستوى دون الإقليمي والإقليمي. وفي هذه العملية نقدر الدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والذي يظل الجهاز التنسيقي الرئيسي لجهود المجتمع الدولي في تنفيذ أهدافه البعيدة الأثر.

أليس من الضروري أن يحصل المرء على إجازة في علم الاقتصاد لكي يلاحظ أن المخدرات في عالم اليوم تمثّل أيضا مشكلة اقتصادية. ومما يبعث على الفزع أن التجارة الدولية للمخدرات تصل نسبتها الآن إلى ٥ في المائة من التجارة العالمية، وأن الأرباح المتأتية من الجريمة المنظمة تبلغ الآن مئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة. والثمن الإجمالي الذي يتعيَّن على سكان العالم دفعه هائل وربما لا يتناسب والطاقة التي تستثمر في تدابير مكافحة المخدرات. ومما يبعث على الفزع أيضا أن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي ينتشر في أوساط مدمني المخدرات قد ازداد بحيث يشكل خطرا رئيسيا على الصحة العامة وإنه يترك فعلا أثرا مدمرا على الموازنات الوطنية أو أنه سيترك هذا الأثر في المستقبل القريب.

ومن الواضح أن المخدرات تمثّل مشكلة مزمنة يعاني منها العالم الحديث. ويقول البعض إن السبب الأساسي هو الإطار الاجتماعي الجديد، أو الميل البيولوجي والنفسي المحدد لدى مدمني المخدرات. ولكنه من خلال أهداف واقعية واتباع نهج متوازن ومنسق هناك أمل بأن نتمكن من السيطرة على هذه المشكلة المتزايدة. فاستمرار التعاون الدولي ضروري لأنه لن يكون بوسع أي بلد أن يتغلب بمفرده على هذه المشكلة. وأرى أن هذه الدورة ليست فقط فرصة استثنائية للتأكيد مجددا على تصميمنا على احترام الالتزامات الدولية بمكافحة المخدرات ولكنها أيضا فرصة لكي يتخذ المجتمع الدولي خطوة صغيرة على الأقل نحو حل هذه المشكلة الرئيسية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن المهام التي نواجهها صعبة لكنها طُرحت بوضوح وواقعية. ويعود الأمر الآن إلى الدول الأعضاء فيما إذا كانت جهودنا ستشكل وجه العالم وهو على أبواب الألفية القادمة وإلى أي مدى وبأية سرعة ستشكله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد الجمهورية التشيكية على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد محمد السمين القائم بأعمال عمان.

السيد السمين (عُمان): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم باسم وفد بلادي بخالص الشكر على حسن تنظيمكم لأعمال هذه الدورة، كما لا يفوتني الإشادة بجهود المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات على الإعداد الناجح لأعمال هذه الدورة.

تجتمع الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمناقشة بند يحظى ببالغ الأهمية للمجتمع الدولي. إن هذه التظاهرة الدولية لمناقشة مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها لهي دليل آخر على الأهمية

التي يوليها المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الظاهرة عبر الوطنية الخطيرة. لا شك أن المخدرات آفة تصيب الفرد وكارثة تلحق خسائر فادحة بالمجتمعات وذلك من خلال الضرر الذي تلحقه بالاستراتيجيات التنموية للدول، ناهيك عما تشكله من تهديد للأمن والسلم الدوليين.

إن التعاون الدولي لمواجهة خطر المخدرات والاتجار غير المشروع بها لضرورة قصوى تحتم تضافر الجهود من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة هدفها القضاء على هذه المشكلة من كافة أبعادها. لقد ساهمت الاتفاقيات الدولية والقرارات ذات الصلة التي أقرها المجتمع الدولي إلى حد كبير في تدعيم الجهود الرامية لمحاربة هذه الآفة، ونحن مطالبون الآن أكثر من أي وقت مضى بوضع تلك الاتفاقيات موضع التنفيذ والعمل على تعزيزها من خلال آليات يكتب لها النجاح.

إن بلادي، إذ تشيد بالجهود الدولية المكرسة لمكافحة المخدرات وكافة الأنشطة المتعلقة بها، تود أن تعيد تأكيد التزامها بروح التعاون المشترك للقضاء على هذه الظاهرة بصورة جذرية، إدراكا منها لخطورة مشكلة المخدرات لما لها من تأثير سلبي على صحة ورفاهية البشرية في أرجاء المعمورة.

وإيمانا من حكومة بلادي بأهمية دعم الجهود الدولية في هذا الصدد، فإنها تشارك المجتمع الدولي وضع الحلول الناجعة لمعالجة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. واتساقا مع ذلك، فقد عمدت بلادي إلى سن تشريعات وطنية حازمة للتعاطي مع هذه الظاهرة، والحد دون تفاقمها. إضافة إلى ذلك، قامت حكومة بلادي بإنشاء جهاز متخصص يُعنى بمكافحة المخدرات وتدريب وتطوير وتدعيم جهود التعاون العلمي والدراسات التي تصب في صالح مكافحة هذه الظاهرة.

وتأكيدا من جانبنا على أهمية الدور الدولي في مجال مكافحة المخدرات فإننا نشدد على أهمية المسؤولية المشتركة، التي يجب تنفيذها على أساس ثابت ومتكامل من خلال احترام مبدأ السيادة الوطنية وسلامة أراضي الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومن هذا المنطلق انضمت بلادي إلى كافة الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات. كما أن هنالك تعاونا مشتركا بين كل من الأجهزة الوطنية لمكافحة المخدرات وجهاز المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في هذا الصدد.

وعلى المستوى الإقليمي، شاركت بلادي في إعداد مشروع القانون الموحد لجرائم المخدرات في دول مجلس التعاون الخليجي، كما شاركت في إعداد الاستراتيجية العربية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وهي تتعاون مع المكتب العربي لمكافحة المخدرات التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب.

ختاما، وإذ يرحب وفد بلادي بالتوصيات الصادرة عن الهيئة التحضيرية لهذه الدورة، فإنه ليود التأكيد على أهمية العمل في إطار شراكة جديدة أساسها مبدأ تقاسم المسؤولية وتعزيز الإطار القانوني، بالإضافة إلى ضرورة تضافر الجهود فيما بين الدول لاعتماد التشريعات الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الدولية ووضعها موضع التنفيذ. إن تلك الجهود ستكون منقوصة ما لم تأت اتساقا مع العمل على خفض العرض من قبل الدول المنتجة، على أن يقابل ذلك جهود نشطة لتخفيف الطلب على المخدرات، بما في ذلك ما يوصف بالمخدرات الخفيفة، وألا نتجاهل كذلك محاصرة الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومنع غسلها وأن يصار إلى إيجاد آلية ترمي إلى تعزيز التعاون بين الدول من خلال تبادل المعلومات في إطار مكافحة المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد عمان على بيانه.

قبل أن أبدأ في إعطاء الكلمة للمراقبين، أود أن أشكر ممثلي اليمن وغامبيا والجمهورية التشيكية الذين لم تتجاوز بياناتهم ٦ دقائق على امتثالهم بمقرر الجمعية العامة بأن تقتصر البيانات على ٧ دقائق. ونعلم جميعا مدى صعوبة الإدلاء ببيان قصير.

والآن أعطي الكلمة لفخامة السيدة روث دريفوث المستشارة الفيدرالية ونائبة رئيس الاتحاد السويسري.

السيدة دريفوس (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الجمعية العامة، بتكريسها مداولاتها لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع، إنما تعبر عن شواغل المجتمع الدولي.

فلا يوجد اليوم مجتمع محصن من إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات غير المشروعة. ولم يعد بالإمكان الآن التمييز بين البلدان المنتجة والمستهلكة. وفي

ضوء هذا الاتجاه، يتعين على المجتمع الدولي أن يتوخى مسؤولية مشتركة ويعتمد استراتيجية جماعية. ويدعم بلدي الجهود التي بذلها في السنوات الأخيرة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل تعزيز التعاون الدولي وتطوير استراتيجيات متعددة الاختصاصات على الصعيد الوطني.

وقد وضعت سويسرا ونفذت استراتيجية محسنة للمخدرات بسبب ظواهر الثمانينات مثل وباء الإيدز والزيادة في أعداد المتعاطين للمخدرات، وتهميش مدمني المخدرات وسقوطهم البديهي في براثن اليأس، والزيادة في استعمال المخدرات في الأماكن العامة وفي الجرائم ذات الصلة بالمخدرات. وإدراكا من حكومة سويسرا لضخامة هذه المشاكل وعدم وجود حل وحيد لحلها، اختارت اتباع سياسة براغماتية متسقة لخفض الإدمان على المخدرات وآثاره السلبية ومكافحة الجريمة المنظمة. وهذه السياسة تكمن في نهج عالمي متعدد الاختصاصات ينبني على أربعة مبادئ من شأنها تعزيز الثقة والتعاون بين جميع اللاعبين، ألا وهي الوقاية والعلاج وخفض المخاطر والكبح.

المبدأ الأول هو الوقاية، ونحن نوليه أولوية عالية، كما يفعل الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية بخفض الطلب. وتقتضي هذه المبادرة التزاما طويل الأمد تجاه الشباب لأنهم يجابَهون بشكل متزايد بالفرصة لاستعمال المخدرات غير المشروعة. وأنشطة الوقاية ضرورية داخل جميع الهياكل الاجتماعية - في الأسرة وفي المدارس وفي مجال الترفيه والألعاب الرياضية وما إلى ذلك.

والمبدأ الرئيسي الثاني هو العلاج والتأهيل الاجتماعي للأشخاص المتكلين على المخدرات، وهنا من الضروري تقديم طائفة واسعة من الرعاية. ومراعاة لحالات الاتكال الشديدة بوجه خاص على المخدرات التي لا تستجيب للأساليب العلاجية الأخرى، شرعت سويسرا في عام ١٩٩٤ في الاضطلاع بدراسة علمية تشمل إعطاء الأشخاص الذين يتكلون اتكالا شديدا على المخدرات وصفات طبية بمواد مخدرة. وهذه الدراسات ما هي إلا عنصر بسيط جدا من بين التدابير العلاجية المستخدمة في بلدي. وإن الوصفات الطبية، تحت الرقابة الصارمة للدولة، للهيروين والمورفين وحقن الميثادون ما هي إلا عنصر من برنامج الرعاية الطبية والاجتماعية الأوسع.

وأود أن أكرر بصوت عال وواضح هنا: أن سويسرا لا تتحرك نحو إباحة المخدرات، بل أن الأمر على العكس من ذلك تماما. فالهيروين لا يزال مادة محظورة في سويسرا ولا يمكن وصفه طبيا إلا في مؤسسات متخصصة لديها ترخيص خاص من الاتحاد السويسري.

وأثارت هذه التجارب اهتماما كبيرا ونقديا جدا في أحيان كثيرة. إن سويسرا تود أن تعمل علانية وستتيح النتائج العلمية لهذه التجارب لجميع المهتمين. وقد استقبل بلدنا عددا من الوفود الأجنبية ويسعدنا أن نواصل توفير المعلومات عن نهج بلدنا.

إن نتائج هذه التجارب تشير إلى أن إعطاء المخدرات بوصفة طبية يمكّن من معالجة مدمني المخدرات الذين يعتمدون عليها اعتمادا شديدا والذين جربوا أنواعا أخرى من العلاج بدون نجاح. ولقد تحسنت حالتهم الصحية والاجتماعية تحسنا كبيرا. فقد انخفض النشاط الإجرامي بين هؤلاء الأشخاص انخفاضا شديدا. إلا أن الإقلاع عن تعاطي المخدرات يقتضي فترة أطول نسبيا.

إن وصف الهيروين للمدمنين بصورة شديدة على المخدرات في إطار نظام صحي موضوع بعناية، مثل نظام بلدي، أثبت أنه أسلوب ممكن وجدير بالاهتمام يكمل مختلف أشكال علاج الإدمان على المخدرات. ونشدد على أن هناك العديد من الشروط التي يجب أن تتوافر بغية ضمان ألا يكون ضرر هذا النوع من العلاج أكبر من فائدته.

ويشتمل المبدأ الأساسي الثالث على تدابير لتقليل الخطر وتدابير للحفاظ على الحياة للأشخاص المتكلين على المخدرات خلال المرحلة النشطة لإدمانهم بغية الحيلولة دون انتكاسهم جسديا ونفسيا، أو حتى وفاتهم. فعلى سبيل المثال، تسعى برامج استبدال المحاقن إلى خفض خطر انتقال عدوى متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) أو إلتهاب الكبد الفيروسي.

وأخيرا، ينطوي المبدأ الأساسي الرابع على كبح إنتاج المخدرات وبيعها واستهلاكها على نحو غير مشروع، فضلا عن قمع غسل الأموال التي تدرها تلك الأنشطة. وفيما يتعلق بالشرطة، عزز الاتحاد السويسري تنسيقها والمعلومات المتوافرة لها في الأعوام الأخيرة، على

المستويين الوطني والدولي على حد سواء. ووفقا لذلك، أنشأت سويسرا في هذا الربيع وحدة متخصصة تعمل بوصفها مركز اتصالات معنيا بغسل الأموال. وهذه نتيجة مباشرة لبدء سريان مفعول القانون الجديد المتعلق بغسل الأموال في ١ نيسان/ أبريل.

كما زاد الاتحاد السويسري جهوده لمراقبة إنتاج المؤثرات العقلية والسلائف والمواد الكيميائية الأساسية. إن سويسرا، وهي من المنتجين الرئيسيين للمواد الكيميائية، تدرك مسؤوليتها. وهي تنوي بلوغ مرحلة هامة في الكفاح ضد الجريمة المنظمة عن طريق المراقبة الفعالة للمواد الكيميائية الأولية والمكافحة الجادة لغسل الأموال.

وقد نوقشت سياسة الحكومة السويسرية في مجال المخدرات على نحو مطول في الخريف الماضي. وفي اقتراع جرى يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر، رفض الشعب السويسري بأغلبية ساحقة بلغت ٧٠ في المائة مقترحات أولئك الذين دعوا لاتخاذ نُهُج أضيق وأكثر تقليدية. وتضفي هذه النتيجة مشروعية ديمقراطية قوية للغاية على سياسة الحكومة في مجال المخدرات.

ونجاح أية سياسة في مجال المخدرات يقاس بالحقائق. وفي الختام اسمحوا لي أن أذكر باقتضاب بعض المؤثرات المشجعة التي ظهرت في سويسرا. فعدد الوفيات المرتبطة بالمخدرات في انخفاض منتظم. وانخفض أيضا بصورة كبيرة عدد حالات العدوى الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والتهاب الكبد الفيروسي. وينخفض عدد المستعملين الجدد للمخدرات القوية في سويسرا، وظل عدد مستعملي المخدرات المعتادين ثابتا منذ عام ١٩٩٠. والمتوسط العمري لمدمني المخدرات آخذ في الارتفاع. وأفلح معظم المدمنين على المخدرات في الإقلاع عن إدمانهم في آخر المطاف. وأخيرا، تضاعف عدد حالات ضبط المخدرات غير المشروعة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، بينما ارتفع عدد حالات مصادرة الأموال المرتبطة بالمخدرات بمقدار أربع مرات في العام الماضي.

وأود أيضا هنا أن أعيد تأكيد تضامن سويسرا مع الجهود الدولية لمكافحة المخدرات. ويقر بلدي بأهمية التنسيق الدولي في مجال الإدمان على المخدرات، حيث أن المشاكل المرتبطة بالمخدرات غير المشروعة لا يمكن أن تحل داخل بلد بمفرده. فالتعاون والتنسيق الدوليان هما من الأمور الأساسية. وسنتمكن من تعزيزهما بفضل الأيام الثلاثة التي قضيناها هنا معا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر المستشارة الاتحادية ونائبة رئيس الاتحاد السويسري على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لنيافة رئيس الأساقفة هابيير لوزانو بارغان، رئيس المجلس البابوي للمساعدة الرعاوية لأخصائيي الرعاية الصحية بالكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة لوزانو باراغان (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أحمل إليكم تحيات البابا يوحنا بولس الثاني، الذي يؤيد بشدة أعمالنا في مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ويؤيد الكرسي الرسولي تماما مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

من الأسباب الرئيسية لاستعمال المخدرات بين الشباب والبالغين الافتقار إلى دوافع واضحة ومقنعة للحياة، وانعدام القيم، والاقتناع بأن الحياة لا تستحق أن تعاش، والإحساس بالعزلة وعدم المقدرة على التواصل، وعدم وجود علاقة وثيقة مع اللّه، والافتقار إلى مبادئ إنسانية وروحية قوية، والنزعة إلى الهروب من أجل النسيان، وبنية اجتماعية غير مرضية قائمة على وجهة نظر مادية ومدمرة للحاجات البشرية. إن السعي وراء المال يأسر قلوب العديد من الناس، ويحولهم عن طريق تجارة المخدرات إلى متاجرين بحرية إخوانهم وأخواتهم. ويتشابك هذا السعي مع مصالح اقتصادية بل وسياسية كبيرة.

إن إساءة استعمال المخدرات تناقض تماما المبادئ الأساسية للكرامة والتعايش الإنساني. ومن يتاجرون بالمخدرات إنما هم تجار للموت يهاجمون البشرية بإغراء حرية زائفة وباحتمالات تحقيق السعادة في نوع شنيع من التجارة.

وفيما يتعلق بتحرير استعمال المخدرات، يجب أن نتذكر أن المخدرات لا يمكن التغلب عليها بالمخدرات؛ فالمخدرات شر، ولا يجب التنازل أمام الشرور. وقد دلت التجارب على أن التحرير ليس حلا، وإنما هو استسلام. والتمييز بين المخدرات القوية والخفيفة يفضي بنا إلى طريق مجهول. إن الإدمان على المخدرات ليس مسألة

متعلقة بالمخدرات، وإنما هي مسألة تتعلق بالدوافع التي تؤدي بالمرء إلى استعمالها.

ولعلاج هذه الآفة، نقترح ثلاثة سبل: الوقاية، والكبح، والعلاج. أما بالنسبة للوقاية، فيجب أن نستعيد القيم الإنسانية المتمثلة في المحبة والحياة. وهي القيم الوحيدة القادرة على إعطاء معنى حقيقي للوجود، خاصة عندما تكتسي بنور الإيمان الديني. ويقع على عاتق المؤسسات العامة أن تصر على انتهاج سياسة جادة ترمي إلى تصحيح حالات الاضطراب الشخصي والاجتماعي حيث تتمثل ظواهرها الرئيسية التي تقتضي البحث في أزمة الأسرة، والبطالة بين الشباب، ومشاكل الإسكان، والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية والطبية، ونواحي قصور النظام المدرسي. والسبيل الأكيد إلى هذه الوقاية وجود اقتناع هادئ بخلود الروح والبعث في المستقبل ومسؤولية المرء الأبدية عن أعماله.

أما بالنسبة للكبح، فهو عنصر ضروري ولكنه ليس كافيا في حد ذاته. ويجب مكافحة البنية التجارية والمالية لتجارة المخدرات. ولا بد من إنشاء جبهة صلبة ملتزمة بكشف تجار الموت وتقديمهم للمحاكمة والقضاء على شبكات التحلل الاجتماعي والأخلاقي. ويجب اتخاذ إجراءات فعالة لوقف توسع سوق المواد التي تؤدي إلى الإدمان. ولا بد من كشف مصالح المضاربين في هذه السوق. ويجب تحديد الأدوات والآليات التي يستخدمونها بغية الشروع في تفكيكها على نحو منسق وفعال.

وأود أن أستشهد بأقوال البابا يوحنا بولس الثاني حين قال:

"خالص تشجيعي وإعجابي لرؤساء حكومات والمواطنين الذين سعوا الى مكافحة إنتاج المخدرات وبيعها وإساءة استعمالها ربما بدفع ثمن غال مضحين أحيانا بسلامتهم البدنية ... وأدعو السلطات المدنية والذين لديهم سلطة صنع القرارات الاقتصادية وكل من يتحمل مسؤولية اجتماعية، الى مواصلة وتكثيف ما يبذلونه من جهود لتحسين التشريعات على المستويات كافة من أجل مكافحة مختلف أشكال إدمان المخدرات، ولمعارضة ثقافة المخدرات وتجارتها بجميع أشكالها".

وفيما يتصل بالشفاء، يلزم التعرف على الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وفهم عالمهم الداخلي، وإرشادهم اكتشاف عن كرامتهم أو إعادة اكتشافها، ومساعدتهم كمشاركين نشطين على تحقيق عودة ظهور الموارد الشخصية التي دفنتها المخدرات ونمو هذه الموارد. ويجب أن يتم ذلك عن طريق إحياء الإرادة في اتجاه المثل النبيلة المستقرة، بثقة. إن الخوف من المستقبل ومما تفرضه عليهم الحياة من التزامات، كما هو ملاحظ في شباب اليوم، يضعفهم بشكل خاص. إنهم يميلون الى الانطواء وتدفعهم قوات الموت الى الاستسلام للمخدرات والعنف، وحتى الانتحار في بعض الأحيان. ووراء ما يبدو افتتانا بالدمار، نجد نداء موجها من هؤلاء الشباب للحصول على مساعدة، وتعطشا شديدا الى الحياة يلزم أن يفهمه الناس حتى يعرف العالم كيف يعدل وجهات النظر وأساليب الحياة تعديلا جذريا.

ويمثل الشباب الذي تغلب على المخدرات أملا، ويشهد بأن النصر ممكن، وهو يمثل بالنسبة للمجتمع القلق بسبب ظاهرة المخدرات، اندفاعة جديدة لمواصلة القتال والالتزام بكل ما نملكه من طاقات وحسن نوايا. ويلزم العمل بأشكال كثيرة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات بصورة فعالة، ولكن هناك عمل واحد رئيسي لا نستطيع بدونه تحقيق شيء: إعادة الاقتناع التام بقيمة الإنسان السامية والفريدة ومسؤوليته عن تحقيق ذاته بحرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس المجلس البابوي للمساعدة الراعوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية التابع للكرسي الرسولي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد مانويل مارين، نائب رئيس اللجنة الأوروربية.

السيد مارين (اللجنة الأوروبية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الشهور الـ ١٥ من العمل المكثف المثمر أوضحت اهتمام المجتمع الدولي بالقضية البالغة التعقيد المتمثلة في مكافحة المخدرات وقلقه إزاءها.

فإذا كانت هناك فكرة تعبر بإيجاز عن روح هذه الدورة الاستثنائية فهي فكرة تقاسم المسؤولية. إن الخطورة التي تتسم بها مكافحة المخدرات وأبعادها الدولية أوجدت ضرورة تعاون الجميع. فلا توجد حلول سهلة، ولا مجال للتدابير المنفردة: فالمشاكل مشتركة وحلولها يجب أن تكون مشتركة كذلك.

إن موقف المجتمع الدولي والرأي العام من مكافحة المخدرات قطع طريقا طويلا. واليوم، نجد أن التمييز الاصطناعي والمفرط في التبسيط بين البلدان المستهلكة والمنتجة قد فقد كل مصداقيته. وبالإضافة الى ذلك، تتأثر جميع البلدان بنفس المشاكل المرتبطة مباشرة بالاتجار بالمخدرات، مثل غسل الأموال وتسريب كيميائيات السلائف. ونظرا لكون التحدي عالميا، يتمثل أحد العناصر الأساسية لهذه المسؤولية المشتركة في التركيز على النهج المتعددة الأطراف التي تعتبر هذه الدورة الاستثنائية مثالا واضحا لها.

بالإضافة الى ذلك، تعد إمكانية حل مشاكل إنتاج وتعاطي المخدرات فقط من خلال خفض التهميش الاقتصادي والاجتماعي، عنصرا أساسيا لا يمكن إغفاله وينبغي أن يهتدي به العمل الدولي. ولذلك، ينبغي معالجته بوصفه من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. وبالمثل، لن نتمكن من وقف زراعة المخدرات دون المساعدة على ضمان أسباب العيش القابلة للاستمرار للمجتمعات الريفية في البلدان النامية، التي تفتقر الى بدائل اقتصادية أخرى.

واسمحوا لي الآن بتوجيه بعض كلمات عن استراتيجية الجماعة الأوروبية. إننا نكافح ثلاث آفات. فنكافح الفقر واليأس المتولد عنه والذي يؤدي الى تعاطي المخدرات والاتجار بها؛ ونكافح المخدرات التي تدمر البيوت والمجتمعات المحلية؛ ونكافح الجريمة التي تجد مجالا واسعا وخصبا في تجارة المخدرات. ونسعى الى تحقيق توازن معقول بين مراقبة العرض وخفض الطلب. ونكافح المشاكل الاجتماعية والصحية المرتبطة بالمخدرات والأعمال الإجرامية التي تولدها.

هذه الاستراتيجية واردة في عدد من المبادرات والنهج. أولا، يسعى الاتحاد الأوروبي الى ترتيب شؤونه الداخلية من خلال سياسات للنمو وخلق فرص العمل، ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي والوقاية من إدمان المخدرات، وخطة العمل العالمية لمكافحة المخدرات، التي وضعها الاتحاد والتي تسمح لنا برد فعل سريع للاتجاهات الجديدة في مجال إنتاج واستهلاك المخدرات. وهذا أمر مهم بالنسبة للمخدرات الاصطناعية التي وضعنا لها نظاما للتنبيه المبكر يمكننا من الاستجابة الفعالة للتغييرات السريعة في تصميم هذه المخدرات واستعمالها. ونعتمد في هذه الجهود على الخبرة القيّمة الموجودة لدى المركز الأوروبي لرصد المخدرات وإدمانها. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقاسم هذه الخبرة، في هذا الصدد.

ثانيا، ان الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة النهج الإقليمية والمتعددة الأطراف في أعماله في الخارج. ونقوم، في هذا الصدد، بدعم وكالات الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة للرقابة الدولية للمخدرات، بوصفه مركز خبرة.

ثالثا، نساعد على تعزيز كفاحنا ضد آفة المخدرات من خلال الحوار السياسي وسياسات خارجية أخرى مع العالم الثالث. وهذا الحوار السياسي له أهمية خاصة بالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تعد بلدانها منتجة وبلدان مرور عابر ولديها أيضا مشكلة خطيرة فيما يتصل بالمخدرات الاصطناعية. وكانت الاتفاقات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع هذه البلدان أول اتفاقات تتضمن أحكاما خاصة بالمخدرات. ونبذل جهودا كبيرة لمساعدتها على التوفيق بين قوانينها وسياساتها وقوانيننا وسياساتنا، وعلى توحيد مجتمعاتها المدنية في انتظار انضمامها الى الاتحاد الأوروبي مستقبلا.

ومن النتائج الأخرى للحوار السياسي الاتفاقات المبرمة لمنع تسريب كيميائيات السلائف التي وقّعناها مع الولايات المتحدة وبلدان أخرى.

وكانت ثمرة حوارنا مع أمريكا الوسطى وبلدان الإنديز إنشاء نظام خاص للمخدرات في إطار نظام الأفضليات المعمم الخاص بها. وبهذا الأسلوب، شجّعنا على تنويع اقتصادات هذه البلدان بعيدا عن زراعة المخدرات ونواصل تشجيعنا لهذا التنويع. وبالإضافة إلى ذلك، ندعم جهود التنمية البديلة، مثل مشروع شاباري الناجح في بوليفيا.

وأود أيضا أن أؤكد اهتمامنا المتزايد بالمخدرات في حوارنا مع البلدان الآسيوية والأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي. فبرنامج العمل الخاص بالمنطقة الأخيرة سيعزز التعاون البحري ومكافحة غسل الأموال وهما أساسيان في الحد من الاتجار بالمخدرات.

ومع ذلك يجب ألا يغيب عن بالنا أنه رغم أهمية التعاون الدولي، فإن الجهود الفردية التي تبذلها كل دولة

لإدماج شواغل المخدرات في التيار الرئيسي لسياساتها الاجتماعية والاقتصادية حاسمة بالمثل.

ختاما، أود أن أؤكد أن الجماعة الأوروبية تؤيد بشدة الإعلان السياسي وجميع الوثائق المصاحبة له. ونقر جميع الالتزامات المتصلة بالمسائل الداخلة في اختصاص الجماعة الأوروبية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس اللجنة الأوروبية على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد ريمون أ. كندال، الأمين العام لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول).

السيد كندال (منظمة الشرطة الجنائية الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مضت عشر سنوات منذ اجتمعنا في فيينا لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ والتصديق عليها. فقد كانت خطوة كبيرة إلى الأمام في الدبلوماسية الدولية إذ ركزت اهتمام المجتمع العالمي كله على آفة عالمية هي الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها. والآن، وبعد انقضاء عشر سنوات، من المناسب أن نستغل هذه الدورة الاستثنائية لتقييم ما أنجزناه منذ ذلك الوقت في السيطرة على هذه الآفة، سواء فرديا أو جماعيا.

إن المنظمة التي أمثلها هيئة حكومية دولية هدفها الأساسي كفالة وتعزيز أوسع تبادل ممكن للمساعدة بين جميع سلطات الشرطة الجنائية في حدود القوانين السائدة في البلدان المختلفة وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحتفل منظمة الشرطة الجنائية الدولية، في العام الحالي، بمرور خمسة وسبعين عاما على بدء تقديم هذه المساعدة للبلدان الأعضاء فيها.

لقد ساعدت المنظمة البلدان الأعضاء فيها منذ إنشائها في مكافحة جميع جوانب الجريمة الدولية، لكنها قامت بدور قيادي في مكافحة الاتجار بالمخدرات واستثمرت في ذلك الجزء الأكبر من مواردها. لقد اعتمدنا أول قرار لنا ضد الاتجار بالمخدرات في برلين في عام ١٩٢٦، ودعونا إلى إنشاء دوائر مركزية للمخدرات لتبادل المعلومات. ومن دواعي الاهتمام أن نرى مدى التقدم المحرز منذ ذلك الوقت.

فإدراكا منّا للأهمية الأساسية لشبكة الاتصالات الحديثة في التعاون الدولي الفعال، أنفقنا ما يزيد على ٢٠ مليون دولار خلال السنوات العشر الماضية لضمان أن البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٧٧ بلدا تتوفر لديها الخدمات اللازمة لإجراء التحقيقات الخارجة عن نطاق ولايتها العادية وعبر الحدود. وهذه الشبكة تسمح بنقل نصوص الرسائل وتمكّن دوائر إنفاذ القوانين من الإحالة الفورية للصور الفوتوغرافية والبصمات الضرورية في تحديد هوية المشبوهين والمجرمين العاملين على نطاق دولي.

ولعلّنا المنظمة الدولية الوحيدة التي لديها القدرة على إحالة المعلومات الجنائية إلى وكالات إنفاذ القوانين في ١٧٧ بلدا بشكل سريع ومأمون. وفي السنة الماضية، جرى تبادل مليوني رسالة جنائية من خلال الشبكة، يتصل ٥٠ في المائة منها تقريبا بجرائم المخدرات. ونتيجة لتبادل المعلومات الجنائية، تم اعتقال آلاف من التجار وضبط أطنان من المخدرات غير المشروعة.

وبالإضافة إلى الاتصالات، هناك شرط آخر لنجاح تحقيقات الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو المعلومات الاستخبارية. فلا يمكن تحديد العلاقات والتسلسل الرئاسي والأعضاء في جماعات الجريمة المنظمة ووقف هذه الجماعات في نهاية المطاف، إلا عند تجميع المعلومات الاستخبارية في مكان واحد أو قاعدة بيانات واحدة ثم تحليلها بانتظام. وفي عملية خاصة قمنا بإجرائها على مدى السنتين الأخيرتين، تم الكشف عن منظمة هامة للاتجار تعمل في جميع مناطق العالم تقريبا. واعتُقل عدد كبير من أعضائها. وكانت المنظمة متخصصة في تهريب المخدرات عن طريق خدمات البريد الدولي. وقد سهّلت هذه الطريقة تهريب مئات الكيلوغرامات من الكوكايين والهيروين عبر الكرة الأرضية. وتمكنّا من خلال التحليل المنتظم لآلاف سجلات المخدرات من تحديد هوية عدة أعضاء رئيسيين في منظمة الاتجار، تم اعتقالهم فيما بعد.

وفي الجهود التي نبذلها لتوفير استجابة مناسبة لمشكلة المخدرات، كنّا دائما نولي أهمية كبيرة لضرورة التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بنفس المشكلة.

وأقيمت علاقة عمل خاصة بلجنة المخدرات بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام

١٩٤٨. ومنذ ذلك الوقت ونحن نحضر جميع الاجتماعات كمراقبين. وتم الاعتراف رسميا بهذه العلاقة الخاصة التي تعود إلى زمن بعيد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، عندما مُنحنا مركز المراقب لدى هذه الهيئة. ووفقا لروح ونص القرارات المختلفة، حدثت زيادة غير مسبوقة في مستوى التعاون بين الانتربول والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع هيئات أخرى للأمم المتحدة. وأقمنا تعاونا مع هيئات دولية وإقليمية أخرى.

وأود أن أقول إنه بالرغم من أن إنفاذ القوانين هو سبب وجود الانتربول فإننا لا نعتبره علاجا شافيا لجميع العلل المرتبطة بمشكلة المخدرات. إن المشكلة بالغة التعقيد وتحتاج إلى معالجة في إطار اجتماعي وطبي وتعليمي، بالإضافة إلى إنفاذ القوانين. ويعني هذا أن موضوع خفض الطلب له أهمية خاصة بالنسبة لنا.

ونعارض تماما جعل المخدرات قانونية بأي شكل من الأشكال، مما يضفي طابعا شرعيا على المخدرات غير المشروعة أو إساءة استعمالها. ومن جهة أخرى، نؤيد تماما فكرة توفير العلاج وإعادة التأهيل للمجرمين الذي يتعاطون المخدرات وإعادة إدماجهم في المجتمع كبديل للعقاب، على النحو الموصى به في المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات في الورقات المعدة لهذا الاجتماع. إن هذا النهج المتعدد الجوانب من المحتمل أن يفطم متعاطي المخدرات من الجريمة والمرض والبؤس ويكفل توزيعا أفضل للموارد النادرة ويوفر لنا، نحن سلطات إنفاذ القوانين، فرصة معقولة للتعامل مع ملوك المخدرات وأنشطتهم غير المشروعة بالتركيز على شبكات التوزيع، حتى مستوى الشارع.

لقد أشار عدد كبير من المتكلمين إلى الالتزام والإرادة السياسية خلال الأيام الثلاثة الماضية. وهذه البيانات تجعلني أشعر بالتشجيع، لكننا لاحظنا، نحن العاملين في مجال إنفاذ القوانين، أن هناك تأخيرا كبيرا في تحويل الكلمات إلى سياسات وبرامج عمل فعالة، في كثير من الأحيان. وتوجد أمثلة كثيرة يمكن أن نوردها، مثل التوصيات الناشئة عن اجتماع ليون لمجموعة الدول السبع، المعني بالجريمة عبر الوطنية. فما زالت هناك توصيات كثيرة لم تنفذ. وهناك عديد من البلدان التي وقّعت وصدقت على اتفاقية عام ١٩٨٨ ولم تقم بعد بوضع التشريعات الوطنية المناسبة. لقد اعتُمدت الاتفاقية منذ ١٠ سنوات - وما هو الوقت المطلوب لوضع التشريعات؟ هناك قوات شرطة ووحدات جمارك غير مجهزة وغير مدربة بالشكل المناسب وتتلقى أجرا ضئيلا أو تعمل بلا أجر. وهذا ليس دليلا على الكفاءة - بل هو دعوة مفتوحة للممارسات الفاسدة.

وأود أن أطلب إلى ممثلي دول العالم المجتمعين هنا اليوم بوصفهم الصوت الرئيسي لإنفاذ القانون في هذه الجمعية العامة أن يعملوا إنطلاقا من مبدأ خطة العمل التي يجري اقتراحها والمواعيد المحددة لضمان تطبيق التدابير في ظل ظروف مناسبة وفي الوقت المناسب. وأعتقد أن الوقت قد حان لاتباع نهج موجه نحو العمل حقا ويقدم لنا فرصة لنبدأ مرة أخرى، وربما بحافز جديد إلى حد ما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مختار لماني، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه ليسرني ويشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. وأود في البداية أن أنقل لكم تحياتنا وأطيب تمنياتنا بالنجاح من السيد عز الدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وكذلك اعتذاره عن عدم تمكنه من حضور هذه الدورة الهامة للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات، وهي مشكلة تهمنا جميعا.

يتعين علينا أولا أن نرحب بما أبداه أعضاء الأمم المتحدة من وحدة وتضامن في مواجهة آفة المخدرات. وإن الحضور الكثيف للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ولا سيما مستوى التمثيل، يقيم الدليل على الأهمية التي توليها منظمتنا لهذه المشكلة وآثارها الضارة على التقدم الاجتماعي والاقتصادي والهياكل الأسرية، وجميع شرائح مجتمعنا الحديث.

وقد جعلت منظمة المؤتمر الإسلامي هذه المسألة الهامة من بين شواغلها الأساسية على الدوام، كما يتبين ذلك في مختلف القرارات التي اعتمدتها المنظمة على مستوى مؤتمر القمة والمؤتمر الوزاري. ولذا نظمت منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٨٨ اجتماعا للخبراء في اسطنبول للتصدي لمشكلة استعمال وإنتاج وبيع المؤثرات العقلية وتصنيعها على نحو غير مشروع. واقترحت

مجموعة الخبراء تدابير تستهدف مواجهة هذه الآفة. وهذه التدابير مستلهمة أساسا من أحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن المخدرات وهي: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

لقد فرض تطوير التقنيات الحديثة وعولمة الاقتصاد العالمي تحديا جديدا لمكافحة هذه الآفة المتزايدة لأنه لم يعد بوسع أي دولة بمفردها أن تحارب هذه الظاهرة. ولا يمكن محاربتها بفعالية إلا من خلال تعزيز التعاون وتشاطر الموارد التكنولوجية والبشرية، ولا يمكن الجمع بينها إلا من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ولهذا تحبذ منظمتنا اتباع نهج عالمي إزاء هذه المشكلة، بحيث يأخذ هذا النهج الدولي المتكامل في الحسبان جميع الجوانب، بما فيها الجانب الاجتماعي/ الاقتصادي لهذه المسألة.

والوثائق المقدمة إلى هذه الدورة جديرة باهتمامنا الشديد. ويجب تصحيح جوانب النقص في تمويل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولكننا نرحب بالعمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة بقيادة مديره التنفيذي، السيد بينو أرلاتشي، ونؤيد تعزيز تشريعات إنفاذ قانون مكافحة غسل الأموال، وكذلك المقترح الذي تقدمت به لجنة المخدرات ومفاده أنه يتعين على بعض المؤسسات المالية الدولية أن تتخذ خطوات أكثر لإدماج بُعد المخدرات في برامجها الإنمائية. ويتعين على البلدان التي تمثل أكبر الأسواق للمخدرات أن تعزز حضورها في آلية الأمم المتحدة وزيادة مساعدتها لبلدان الجنوب وتعاونها معها. والمساعدة المقدمة في هذا المجال ينبغي ألا تستهدف آليات إنفاذ القانون فحسب - القضاء والجمارك والشرطة - بل أن تشمل أيضا القطاع المصرفي، وذلك لوقف غسل الأموال المتصل بالاتجار بالمخدرات.

وآليات الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية والوطنية هي الأطر المناسبة لمواجهة هذه المسألة. إن منظمتنا لن تتدخر جهدا للمشاركة مشاركة نشطة في جميع أشكال تبادل المعلومات والترتيبات المتعددة الأطراف التي تستهدف تطوير برامج المساعدة التقنية للاستجابة إلى تعقيدات هذه الظاهرة ومكافحة هذه الآفة.

إن الآثار المترتبة على إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها هي آثار مدمرة بالنسبة لدولنا ومجتمعاتنا. فهي تشجع على ارتفاع نسبة الجريمة والعنف والفساد. وهي تستنزف بشدة الموارد البشرية والطبيعية والمالية التي يمكن تسخيرها لولا ذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثمة جانب جديد في هذا الاتجاه هو أن المخدرات قد امتدت إلى بلدان تفتقر إلى وسائل مكافحتها وأصبحت بالتالي أهدافا سهلة للمخدرات المتعددة الجنسية. وإن ضعف آليات الدولة والحروب الأهلية وسوء تنظيم الهياكل التقليدية للعناصر تجعل من الصعب مكافحة جرائم المخدرات الدولية. وإذا نظرنا إلى أرقام المبيعات لهذه التجارة لألفينا أنها مذهلة أحيانا بالمقارنة مع ميزانيات العديد من البلدان النامية.

ولهذا نرحب بالخيارات التي نوقشت في المحافل الدولية والترتيبات الإقليمية التي تستهدف محاربة الظاهرة في مختلف المراحل. وينبغي للبرامج أن تشمل الوقاية والاستهلاك. وينبغي أن تسعى إلى التعاون القضائي من أجل تعضيد مكافحة غسل الأموال وتطوير بدائل ناجعة للقضاء على زراعة محاصيل المخدرات عن طريق تعزيز المحاصيل البديلة. ومن حقنا ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين أن نؤمن بالتصميم الراسخ للمجتمع الدولي على ترشيد الإرادة المشتركة للقضاء على هذه الآفة قضاء مبرما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد بن محمد آل سالم، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بجامعة الدول العربية.

السيد آل سالم (جامعة الدول العربية): يسعدني في البداية أن أتوجه بخالص الشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على دعوته الكريمة لمجلس وزراء الداخلية العرب لحضور أعمال هذه الدورة المخصصة لبحث مشكلة المخدرات. هذه الآفة التي تفتك بأرواح وأجساد الملايين من البشر وتخل بالبنيان الاجتماعي لأسر

وعائلات كثيرة وتجلب للإنسانية العديد من المآسي والآلام.

كما يسرني أن أنقل إليكم تحيات صاحب السمو الملكي، الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، وكذلك تحيات كافة أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب، مؤكدين لكم دعمهم الصادق ومساندتهم المطلقة لأي جهد دولي من شأنه أن يطوق ظاهر المخدرات ويحد من أضرارها البشرية والمادية.

إن مجلس وزراء الداخلية العرب، الذي أنشئ عام ١٩٨٢ كتكتل أمني إقليمي، يضم في عضويته كافة البلدان العربية ويهدف إلى تنمية وتوثيق علاقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة. وفي هذا السياق فإن مجلسنا يحرص على تعزيز أمن وسلامة الفرد في الوطن العربي والذود عن حقوقه وصيانة ممتلكاته، بغض النظر عن جنسيته أو انتمائه العقائدي أو العرقي.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل، أنجز مجلس وزراء الداخلية العرب العديد من الاستراتيجيات والخطط والبرامج بالرغم من قصر الفترة الزمنية التي مرت على إنشائه. ولو استعرضنا جدول أعمال دورتكم الاستثنائية هذه لوجدنا أنه سبق لمجلسنا تدارس الموضوعات التي تضمنها وذلك من خلال تنفيذ بنود ومقومات الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، التي اعتمدها المجلس الموقر في عام ١٩٨٦.

وتستهدف الاستراتيجية التصدي لظاهرة المخدرات من كافة الأبعاد والاتجاهات، وعلى مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

فعلى المستوى المحلي أنشأت كل دولة عربية إدارة متخصصة لمكافحة المخدرات، في حين توجد لدى أغلبية بلداننا العربية لجنة وطنية عليا للغرض نفسه. وتحرص الدول الأعضاء على رفع مستوى أداء وكفاءة العاملين لديها في أجهزة مكافحة المخدرات، والاستفادة من الدورات التدريبية والندوات والحلقات العلمية التي تنظمها في هذا المجال أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، التي تعتبر الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب. كما تأسست في بعض الأقطار العربية جمعيات أهلية تطوعية للتوعية بأضرار المخدرات، وأنشئت مصحات متخصصة لمعالجة المدمنين وكذا مراكز متخصصة للتأهيل والرعاية اللاحقة.

وتقوم الدول الأعضاء في المجلس وكذلك المكتب العربي للإعلام الأمني التابع لأمانتنا العامة بحملات إعلامية للتوعية ضد المخدرات وإنقاذ شبابنا وأبنائنا من الوقوع فريسة لها. فالمتعاطي في نظرنا ما هو إلا شخص مريض بحاجة إلى علاج وتأهيل وإصلاح.

إن التدابير المحلية لمكافحة المخدرات لا تعطي ثمارها إلا إذا ترافقت بسياسات وإجراءات على المستويين الإقليمي والدولي. ونحن في دولنا العربية ندرك ونعي هذا الأمر تماما. ففي نطاق تعزيز التعاون الإقليمي العربي، قامت دول عدة بتحديث وتطوير تشريعاتها وقوانينها الداخلية الخاصة بمكافحة المخدرات في ضوء المستجدات الدولية، واسترشادا بالقانون العربي الموحد للمخدرات النموذجي الذي سبق أن اعتمده مجلسنا.

ومن جهة أخرى، تشكل الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي أقرها المجلس في عام ١٩٩٤ أداة قانونية فعالة للتنسيق بين بلداننا العربية في مجال التصدي لهذه الظاهرة. ولتعزيز التعاون الإجرائي والفني بين الدول الأعضاء، يلتقي رؤساء أجهزة مكافحة المخدرات بالوطن العربي مرة كل عام، تحت مظلة أمانتنا العامة. وقد عقدنا مؤتمرنا الثاني عشر في تونس قبل بضعة أيام. كما يتولى مكتب الأمانة العامة المتخصص في شؤون المخدرات، وبصفة دورية، تنقيح القائمة السوداء الموحدة لتجار ومهربي المخدرات والمؤثرات العقلية، وتحديث وتجديد الجدول العربي الموحد للمواد المخدرة وإعداد الإحصائيات الفصلية والسنوية لرصد حجم وأبعاد ظاهرة المخدرات في الوطن العربي.

أما على صعيد التعاون العربي الدولي فإن مجلس وزراء الداخلية العرب يحث ويشجع الدول العربية على تعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى لمواجهة ظاهرة المخدرات بشكل جماعي وفعال. وكان من نتائج ذلك إبرام خمس عشرة اتفاقية ثنائية ومتعددة

الأطراف فيما بين الدول العربية من جهة وبينها وبين الدول الأخرى من جهة ثانية، وانضمام سبع عشرة دولة عربية إلى اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ومصادقة ١٣ دولة عربية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

واليوم، وإذ نحن بصدد تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة مشكلة استفحل خطرها وأصابت بأذاها مختلف الشعوب والمجتمعات فإننا نؤكد للعالم أجمع، من على هذا المنبر، بأننا كعرب ومسلمين نأتي في طليعة الأمم التي تقف بكل حزم وصرامة في مواجهة الجريمة بكافة أشكالها وأنواعها، انطلاقا من مبادئنا الإسلامية وقيمنا الأخلاقية التي تدعو إلى الخير والفضيلة وتنبذ الرذيلة والفساد.

لقد جئنا هنا لنساهم معكم في تعزيز حماية الإنسان أيا كان من كافة المخاطر والآفات. جئنا لنؤيد كافة الإجراءات والتدابير التي تحد من الطلب والعرض غير المشروعين للمخدارت والمؤثرات العقلية، ولمعارضة أي محاولة لإباحة تعاطي أي نوع من أنواع المخدرات مهما كانت الأسباب والمبررات. جئنا لتكثيف التعاون والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات الاختصاص المشترك ولمتابعة تنفيذ ما يتم إقراره من قِبل الجمعية العامة، بشأن تقديم الدعم المادي والفني لبعض الدول العربية لمساعدتها في مواجهة ظاهرة المخدرات، إنتاجا واتجارا واستهلاكا. فنحن في عالمنا العربي جزء من هذا العالم، وبقدر ما نستفيد منه فإنه يستفيد منّا في مجابهة مشكلة نعاني منها جميعا، ونسعى سويا لدرء أخطارها من خلال إتلاف الزراعات غير المشروعة والحد من تسرب السلائف للاستخدامات غير المرخص بها وكذلك من خلال تنفيذ عمليات التسليم المراقَب والكشف عن عصابات التهريب والترويج وملاحقة عناصرها والقبض عليهم وغير ذلك من إجراءات التعاون والتنسيق البناء والمثمر.

إننا نتمنى لأعمال هذه الدورة كل النجاح والتوفيق، مؤكدين مجددا حرصنا على العمل سويا من أجل عالم خال من المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بجامعة الدول العربية، على بيانه.

والآن أعطي الكلمة للسيد كرستوفر باكويسيغا، القائم بأعمال منظمة الوحدة الأفريقية.

السيد باكويسيغا (منظمة الوحدة الأفريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بداية، أن أعرب مجددا عن التعازي التي عبَّر عنها مؤخرا السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بمناسبة الوفاة المفاجئة للجنرال ساني أباتشا رئيس نيجيريا. تغمده الله برحمته.

أوضح المشاركون، في بياناتهم في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات، أن مشكلة المخدرات تمزق المجتمعات، وأنه لا يمكن لدولة، أيّا كانت بقوتها، أن تشعر بالأمن في وجود هذا الخطر. وقد أوضحوا أن مشكلة المخدرات تهدد القيم البشرية وتولّد الجريمة وتنشر مرض الإيدز وتقوض جهود تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية. وقبل كل شيء أوضح المشاركون أن المخدرات تقتل. لذلك فإن مشكلة المخدرات ليست شيئا نستطيع أن نهرب منه. والواقع أن التاريخ سوف يصدر حكما قاسيا علينا إذا ما نفضنا أيدينا وقلنا إننا لا نستطيع أن نفعل شيئا بشأنها.

لذلك فإنني، نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على عقده الدورة الحالية لتمكين الدول، قريبها وبعيدها، من تبادل وجهات النظر وتشاطر التجارب والتخطيط معا ووضع استراتيجيات يمكن أن تساعد في تحسين استجابة المجتمع الدولي لمشكلة المخدرات. ونحن نتفق على أننا من أجل أن نكون فعالين في كفاحنا الدؤوب ضد خطر المخدرات ينبغي أن نعبئ قوانا ونعزز الآليات الحالية للمخدرات ونجعلها متمشية تماما مع الاستراتيجيات الدولية لمكافحة المخدرات. ولا شك أن التعاون والشراكة يتيحان أفضل الفرص من أجل القضاء التام على خطر المخدرات ففي الوقت الحالي يولى الاهتمام الواجب للأنماط الابتكارية الجديدة للتعاون على الصعيد دون الإقليمي وعلى صعيد المجتمع المدني.

وانطلاقا من الشعور بالقلق العميق إزاء مشكلة المخدرات، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة خطة عمل بشأن إساءة استعمال المخدرات ومكافحة الاتجار غير المشروع في أفريقيا في سنة ١٩٩٦. وتتناول خطة العمل، في جملة أمور، قضايا خفض الطلب غير المشروع على المخدرات وقمع الاتجار غير

المشروع بالمخدرات والتعاون الدولي واتفاقات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك التعبئة المجتمعية. كما تبرز الدور الذي تلعبه الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمة الوحدة الافريقية في رصد المعاهدات الدولية في مجال المخدرات. وتوفر الإطار أيضا لنهج دولي منسق وشامل ومتسق لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في افريقيا، وتساعد على زيادة التزام الحكومات بتحديد الأعمال ذات الأولوية من أجل استئصال المخدرات والمشاكل ذات الصلة.

ولأغراض تنفيذ الخطة - وإدراكا لضرورة التعاون الدولي من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات - دخلت الدول الأعضاء في اتفاقات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف وعمدت الى إقامة تعاون تقني لتعبئة العمل من أجل كبح اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وبالإضافة الى ذلك تعبأ الجهود من أجل إعداد الموارد البشرية لكي تعالج بنجاح حالات المخدرات وحتى تستطيع أفريقيا أن تستخدم استخداما فعالا مؤسساتها الحالية لتدريب المسؤولين عن إنفاذ قوانين المخدرات.

والآن اسمحوا لي أن أسترعي انتباه هذه الهيئة الى الموقف الافريقي المشترك، الذي صيغ خلال اجتماع فريق الخبراء الافريقيين واعتمده وزراء العمل والشؤون الاجتماعية الافريقيين وأقره مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في اجتماع رؤساء الدول والحكومات الـ ٣٤ الذي اختتم مؤخرا.

هذا الموقف الافريقي يبرز مشاكل المخدرات متعددة الجوانب التي تواجه القارة وتقدم توصيات ينبغي تنفيذها في السياق الافريقي. لذلك فإننا نحث هذه الجمعية على النظر في هذه المشاكل الخاصة بافريقيا أو التي تؤثر على افريقيا أكثر من غيرها من القارات. فبينما تنشئ الدول الافريقية إدارات وطنية لمكافحة المخدرات للقيام بتنسيق ورصد ومكافحة أنشطة المخدرات، فإن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، مدعوان الى مساعدة هذه الإدارات في وضع برامج مكافحة المخدرات وإلى تزويدها بالمساعدة التقنية لتنفيذها.

ومنظمة الوحدة الافريقية، من جانبها، ستواصل أنشطتها المتصلة برصد تنفيذ خطة العمل الافريقية وكذلك تنفيذ موقفها المشترك وتعبئة الجهود من أجل تشجيع الوصول الى المعاهدات الدولية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن ٤٣ دولة من بين ٥٣ دولة عضوا في المنظمة أصبحت أطرافا في اتفاقية عام ١٩٦١، و ٤١ دولة أصبحت أطرافا في اتفاقية عام ١٩٧١ و ٣٧ دولة أصبحت أطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨. وتبذل جهود من أجل ضمان انضمام الدول التي لم تنضم حتى الآن الى تلك الاتفاقيات.

ختاما إنه لواجب سار أن أبلغ الجمعية بأن الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، السيد سالم أحمد سالم، وافق على أن يكون عضوا في لجنة الحكماء التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة في معرض مساعيه للقضاء على آفة المخدرات.

إن الكفاح ضد المخدرات يتطلب نفاذ بصيرة ومثابرة، على حد قول الأمين العام للأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد منظمة الوحدة الافريقية على بيانه.

استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة العامة وبهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٨ من جدول الأعمال.

البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال

استعراض الصكوك الدولية لمراقبة المخدرات:

(أ) الانضمام الى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتنفيذها؛

(ب) استعراض القرار د إ - ٢/١٧ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة، وخصوصا التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي المرفق بذلك القرار.

التدابير الرامية الى تعزيز تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتوطيد التعاون الدولي في ميدان مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة، بما في ذلك الفساد، واقتراح استراتيجيات وطرائق وأنشطة عملية جديدة

لمعالجة مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظور الجنساني، وخصوصا:

(أ) التعاون القضائي وتعزيز التشريعات الوطنية؛

(ب) منع تسرب المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع، واتخاذ تدابير لتشديد الرقابة على صنع المنشطات وسلائفها والاتجار بها؛

(ج) خفض الطلب غير المشروع على المخدرات، بما في ذلك مشروع الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب وتنفيذه؛

(د) منع غسل الأموال والمعاقبة عليه واتخاذ تدابير لمكافحته؛

(هـ) التعاون الدولي في إبادة المحاصيل غير المشروعة، والتنمية البديلة؛

(و) التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المنظمة المتصلة به، ومكافحة الجماعات الإرهابية الضالعة في الاتجار بالمخدرات، ومكافحة تجارة السلاح غير المشروعة؛

(ز) تعزيز التعاون الإقليمي

استعراض النظام الدولي لمراقبة المخدرات: تدعيم أجهزة الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات

تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين (A/S-20/11)

اعتماد الوثائق الختامية للدورة الاستثنائية العشرين وتدابير المتابعة اللازمة لتنفيذها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أرجو السيد ن. ك. سينغ ممثل الهند نائب الرئيس ومقرر اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين أن يعرض تقرير اللجنة.

السيد سينغ (الهند): نائب رئيس ومقرر اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة اليوم تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/S-20/11.

عقدت اللجنة المخصصة جلستين يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه للنظر في بنود جدول الأعمال الثلاثة التي أحالتها اليها الجمعية العامة وهي البنود ٩ و ١٠ و ١١. واللجنة المخصصة توصي في الفقرة ٢٣ من تقريرها الجمعية العامة باعتماد ثلاثة مشاريع قرارات وفي الفقرة ٢٤ باعتماد مشروع مقرر واحد.

بهذا أرفع تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين الى الجمعية العامة للنظر فيه واعتماده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب الرئيس ومقرر اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين على عرض التقرير.

إذا لم يكن هناك اقتراح بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي سأعتبر أن الجمعية العامة لن تناقش التقرير.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستقتصر البيانات، إذن، على تعليل التصويت لكنني آمل ألا توجد بيانات من هذا القبيل.

تنتقل الجمعية الآن الى البت في مشاريع القرارات الثلاثة التي أوصت اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين باعتمادها في الفقرة ٢٣ من تقريرها (A/S-20/11) ومشروع المقرر الذي أوصت باعتماده في الفقرة ٢٤ من التقرير ذاته. وأرجو أن يكون تقرير اللجنة بين أيديكم.

نتناول أولا مشاريع القرارات الثلاثة.

مشروع القرار الأول بعنوان "إعلان سياسي". ونص مشروع القرار الأول يرد مؤقتا الآن في الوثيقة A/S-20/4 الفصل الخامس، الجزء ألف.

ومشروع القرار الأول أوصت اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين باعتماده.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار الأول؟

أعتمد مشروع القرار الأول (القرار د إ - ٢/٢٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني بعنوان "إعلان خاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات". ونص مشروع القرار الثاني يرد مؤقتا في الوثيقة A/S-20/4، الفصل الخامس، الجزء ألف.

مشروع القرار الثاني أوصت اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين باعتماده.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار الثاني؟

أعتمد مشروع القرار الثاني (القرار د إ - ٣/٢٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثالث بعنوان "التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية". ونص مشروع القرار الثالث وارد مؤقتا في الوثيقة A/S-20/4، الفصل الخامس، الجزء ألف.

مشروع القرار الثالث أوصت اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية العشرين باعتماده.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار الثالث؟

أعتمد مشروع القرار الثالث (القرار د إ - ٤/٢٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الذي أوصت باعتماده اللجنة المخصصة الجامعة في الفقرة ٢٤ من تقريرها. وعنوان مشروع القرار هو "الوثائق التي نظرت فيها اللجنة المخصصة الجامعة".

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال.

بيان من ممثل الأمين العام

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام بينو ارلاتشي، ممثل الأمين العام.

السيد ارلاتشي (المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني شرفا عظيما أن أخاطب هذه الجلسة الختامية للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بالنيابة عن الأمين العام كوفي عنان.

إن نهاية هذه الدورة تؤذن ببداية فصل جديد في المكافحة العالمية للمخدرات. ولقد بعثنا في هذا الاسبوع رسالة أمل إلى العالم. وقد ذهبت العقود التي كانت تشير فيها الدول بأصابع الاتهام إلى بعضها البعض.

إننا لا نبدأ في خوض "حرب جديدة على المخدرات"؛ ففي واقع الأمر، لم تكن هناك حرب كهذه أبدا. والتشبيه الأفضل بالنسبة للمجتمع الدولي هو أن نشبهه بالطبيب الذي يواجه مرضا مميتا. فالمخدرات، بكل بساطة، تقتل الناس، وتتمثل مسؤوليتنا في المساعدة على إيجاد العلاج.

وباعتماد الإعلان السياسي وخطط العمل، خطونا خطوات أخرى نحو عالم خال من المخدرات. وينبغي للدول الأعضاء أن تفخر بما أنجزته في نيويورك خلال هذه الأيام الثلاثة. إلا أن العمل الحقيقي يبدأ غدا. إذ يجب على المجتمع الدولي أن يمضي قدما بهذه الروح

ويفي بالمواعيد النهائية المحددة بعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، للقضاء على استهلاك وإنتاج المخدرات غير المشروعة أو الحد من ذلك بدرجة كبيرة. ولا بد لنا أن نحبط مساعي غاسلي الأموال وتجار المخدرات في كل منعطف.

قال البعض إن الدورة الاستثنائية كانت استعراضا دبلوماسيا كالعادة. ومن الضروري أن نثبت عكس ذلك. فلا يمكننا أن نترك أعمالنا تقبع ببساطة في أضابير هذه القاعة. ولا يمكننا أن نكتفي بتبادل التهانئ والانتقال إلى مسائل أخرى، فهناك دائما مجال للتحسن. وهناك دائما الكثير الذي يمكن فعله. ويعني ذلك مواصلة الإصغاء بعناية لأولئك الذين يتقدمون بالنقد البناء بشأن كيفية تخليص العالم من المخدرات. فالحقيقة ليست حكرا على أحد.

إن مسؤولية إحراز التقدم تعتمد الآن على التزام الدول الأعضاء بتبني هذه الخطط على نحو كامل وعلى رغبتها في تحقيق نتائج ملموسة. ولا بد للتعهدات أن تتحول إلى تنفيذ وأعمال ونتائج. إن أنظار العالم مركزة علينا. والوقت ليس وقت الوقوف موقف المتفرج. لقد عقدنا العزم على تحقيق النجاح الكامل، ولن نستسلم بالتأكيد.

ويجب أن نقتدي بالمثل التي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة الأخرى - بشأن البيئة، وقضايا المرأة، والسكان، والتنمية الاجتماعية - وأن نمضي قدما بأهداف وأعمال واضحة. إن مسألة مكافحة المخدرات رقيت الآن على نحو مماثل ووضعت على رأس جدول الأعمال العالمي. ويعني ذلك أن نبني على الزخم السياسي ولا ننسى في الوقت نفسه إطار التعاون الدولي واحترام السيادة، كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة.

إن مفهومي التسامح والتضامن من أجل حقوق الإنسان مفهومان قيمان، ولا بد لنا أن نسهر على حمايتهما. وسنصون ذلك ونراعيه في أية لحظة من عملنا. ولكن ينبغي ألا ننسى أن الفكرة التي تقول بأن استعمال المخدرات هو نوع من حقوق الإنسان هي فكرة غير أخلاقية في حد ذاتها، إذ أنها تشير إلى أن الحياة البشرية لا تستحق عناء إنقاذها من دمار الإدمان.

وعلى الصعيد الدولي، سيظل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات موجودا على طول الطريق، يساعد الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية في بلوغ الأهداف والعمل نحو مجتمع أكثر تشبعا بالمدنية.

فلنتقدم جميعا إلى الأمام وقد عقدنا العزم على الوفاء بالالتزام الذي أعلناه بالعمل من أجل عالم خال من المخدرات عن طريق الأعمال والموارد اللازمة لكفالة تحقيق نتائج حقيقية وقابلة للقياس. ويمكننا، إذا توحدنا، أن نتصدى لذلك التحدي. والآن دعونا نشرع في العمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام بينو أرلاتشي على بيانه.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أشرفنا على اختتام الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وعند افتتاح هذه الدورة أول أمس، صادقت الجمعية العامة في أول أعمالها على الاسم الرسمي للدورة الاستثنائية بوصفها "دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا". ومن حيث الأسلوب، يمثل ذلك، خروجا محبذا عن أسماء الأمم المتحدة الأطول والرسمية الطابع. أما من حيث الموضوع، فإنني أعتقد أن هذا العنوان يعبر عن الدافع الرئيسي الذي اتسمت به هذه الدورة: وهو اتحاد عضوية الأمم المتحدة في مواجهة خطر مشترك.

وفي ظاهرة ذات دلالة، استقرت روح الاتحاد هذه منذ البداية الأولى. وفي نتيجة مباشرة لذلك، نجم عن العملية التحضيرية اتفاق جوهري بشأن جميع القضايا السياسية الأساسية، رغم ما طرأ من اختلافات عارضة في الآراء وحساسية بعض المشاكل.

لقد شهدنا مناقشة متحمسة وعملية لأعمال المستقبل والمتابعة والتنفيذ. وإن الأيام الثلاثة التي اتسمت بالعمل المكثف ذي الصبغة العملية أظهرت أيضا التزاما لا يتزعزع للدول الأعضاء بمهمة إزالة خطر المخدرات من على وجه الأرض.

إن المواقف القوية التي أعرب عنها قادة العالم السياسيون قمينة بإعطاء دافع للجهود الدولية لمكافحة المخدرات. وفي الوقت نفسه، فإن وجود مسؤولين

حكوميين كبار في الدورة من العاملين مباشرة في مكافحة المخدرات أفاد أعمالها كثيرا. وأدلى ما جملته ١٥٨ متكلما ببيانات في المناقشة العامة، بينهم ٢٣ رئيس دولة و ٨ رؤساء وزراء، ونائب رئيس، و ٧ مراقبين. وفي غضون ذلك، شاركت في المناقشات في اللجنة المخصصة الجامعة عدة وكالات وبرامج تابعة للأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين للمنظمات غير الحكومية أوفدتهم دوائرهم.

إن الأيام الثلاثة الأخيرة أعطتنا صورة ثرية محفزة للتفكير عن حالة الجهود الوطنية المبذولة في أجزاء مختلفة من العالم للتصدي لمشكلة المخدرات، حيث أن المتكلمين وصفوا برامجهم وقدموا التحليلات المتعمقة وأدلوا باقتراحات صائبة.

ووفود عديدة لم تتكلم عن تجاربها في التصدي لآفة المخدرات فحسب، بل عرضت أيضا أن تشاطر هذه التجارب مع الآخرين في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة. ولئن كانت الوفود قد اعترفت بأن المسؤولية الأساسية تتحملها الحكومات الوطنية، فقد أكدت في الوقت ذاته، على أهمية تعزيز الأعمال الدولية المتضافرة في هذا الميدان - وفي المقام الأول تحت رعاية وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أبرز متكلمون عديدون الحاجة إلى نهج أكثر تنسيقا بين مختلف هيئات الأمم المتحدة لمواجهة مشاكل المخدرات على نحو فعال. وأيدوا تأييدا كاملا الاستراتيجية التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، التي تستند إلى نهج متوازن متعدد التخصصات، مع تركيز متزايد على خفض الطلب.

وتمت الإشارة عدة مرات في هذه القاعة إلى عولمة عالم اليوم. لكن حقيقة أن هذا التعبير أصبح عبارة مبتذلة "كليشيه" ينبغي ألا تقلل بأي حال من المدلول الحقيقي للمفهوم ذاته. وإذا كان نجاح الدورة الاستثنائية العشرين يعبر عن شيء فهو يعبر عن الإدراك المتزايد في جميع أنحاء كوكبنا بأننا كلنا في الضراء سواء. وهذا فرض إعادة التفكير أساسيا والتقاء متزايدا بين الآراء بشأن تدابير مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

والإعلان السياسي وسائر الوثائق التي اعتمدناها توا تمثل مسارا جديدا لاستراتيجية عالمية شاملة تتناول في آن معا جميع جوانب مشكلة المخدرات. والإعلان السياسي، بطرحه هدفا جسورا هو تحقيق خفض نهائي في عرض المخدرات والطلب عليها على السواء بحلول عام ٢٠٠٨، يعبر عن توافق الآراء العالمي على المسؤولية المشتركة لجميع البلدان من أجل تحقيق نتيجة ناجحة في الكفاح ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وهو يشرح التزامات جميع مجموعات البلدان ويحدد مواعيد مستهدفة لاتخاذ إجراءات فعالة في مجالات متفق عليها.

وهكذا، وبفضل هذه الدورة الاستثنائية، توجد لدينا استراتيجية مرسومة بعناية ومجموعة تدابير وأهداف يتعين تنفيذها في غضون أطر زمنية محددة، ولدينا ثلاث وثائق سياسية تحدد جدول أعمالنا تحظى بتوافق الآراء. وما نحتاج إليه حتى تدخل هذه الدورة التاريخ بوصفها حدثا فاصلا حقا هو التأكد من ترجمة جميع هذه الخطط إلى أعمال حقيقية. وبعملنا معا يمكننا أن نبدأ عهدا جديدا في مجابهة مشكلة المخدرات وأن نرسل رسالة إيجابية قوية مفادها أن الأمم المتحدة قادرة على أن تتناول بنجاح تهديدا من أخطر التهديدات في عالمنا المعاصر.

ختاما، اسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر شكرا خالصا جميع الوفود على تعاونها خلال الأيام الثلاثة الماضية. وأود أن أعرب عن امتناني الخاص لمكتب اللجنة الجامعة المخصصة ولنواب رئيس الجمعية إذ أن دعمهم المستمر سهل مهمتي كثيرا. واعتقد أن مما له دلالته الكبيرة أيضا أن ينوب عن الأمين العام في مخاطبة الجمعية العامة السيد بينو أرلاتشي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الرجل الذي قـــدم

إسهاما قيما في نجاح هذه الدورة. وأخيرا أود أن أحيي الأمانة العامة للأمم المتحدة وشعبة الجمعية العامة والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين وجميع موظفي إدارة شؤون المؤتمرات الذين يعملون خلف الكواليس لكن دونهم ما كان من الممكن تحقيق الأداء السلس للدورة. أشكركم جميعا.

البند ٢ من جدول الأعمال

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد أتينا إلى ختام الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

اسمحوا لي أن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

اختتام الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن اختتام الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٥٥